ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

أبريل 2024

السباق على النفاذ إلى الساحل الإفريقي

مقاربات مغربية وجزائرية متنافسة

نسخة الكترونية

WWW.ECSS.COM.EG

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الأفريقية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

اللواء/ **محمد إبراهيم**
نائب المدير العام

أ.د. **محمد كمال**
المستشار الأكاديمي

تحريـــر
د. **أحمد أمل**

المشاركون

صلاح خليل
عبد المنعم علي
شيماء البكش
هايدي الشافعي
هنا رامي

إخـراج فنـي
إسلام علي

العدد الثالث - أبريل 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

5

السباق على النفاذ إلى الساحل الإفريقي مقاربات مغربية وجزائرية متنافسة

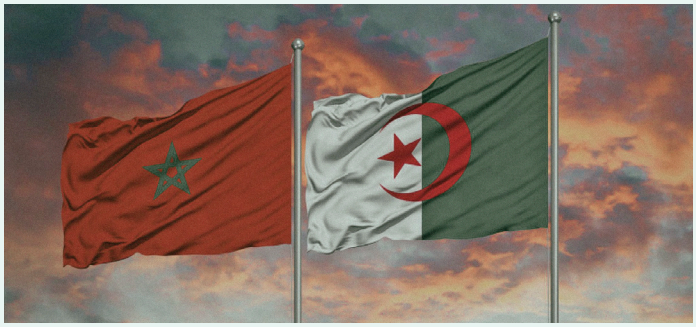

14

آفاق السلام المستدام: اتجاهات الصراعات الداخلية في الأقاليم الإثيوبية

20

تطورات اتفاق الهجرة بين لندن وكيجالي: معاهدة جديدة وقانون لسلامة رواندا

28

دلالات تعيين مبعوث أمريكي جديد للسودان على خلفية تحولات الوضع الميداني

34

تحديات الحضور الصيني في افريقيا

يتناول العدد الثالث من إصدار حالة أفريقيا مجموعة من القضايا المهمة التي فرضت نفسها على الساحة الأفريقية وعلى رأسها تنامي مؤشرات التنافس المغربي الجزائري في دائرة الساحل الأفريقي عبر إصدار كل من الدولتين مبادرات تستهدف إحراز اختراقات نوعية في مسار العلاقات مع دول الساحل، للاستفادة مما تشهده هذه الدول من تحولات جذرية سواء على مستوى طبيعة النظم الحاكمة أو على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية. كذلك يغطي العدد واقع الصراعات الداخلية الإثيوبية استشرافاً لمسار السلام في البلاد والذي ما زال يواجه تحديات جوهرية. حيث يبدو السلام في إقليم تيجراي هشاً للغاية، كما تحول إقليم أمهرا المجاور إلى ساحة لصراع داخلي جديد لا يعلم مداه، هذا مع استمرار التعثر في توقيع الحكومة الفدرالية اتفاقات للسلام مع الفصائل المسلحة في إقليمي أوروميا وبني شنقول-جوموز. وفي ظل تنامي الاهتمام العالمي بقضايا الهجرة، جاء الاتفاق البريطاني الرواندي بشأن آلية نقل المهاجرين غير الشرعيين لرواندا ليحسن شروط الاتفاق السابق ويراعي العديد من الاحتياجات الأولية للمهاجرين، إلا أنه في الوقت نفسه أثار جملة من المخاوف بشأن مدى ملائمة سياسات إعادة توطين المهاجرين الشرعيين في أفريقيا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في ظل تركيزه على استهداف تحقيق المصالح المباشرة للدول الأوروبية كأولوية.

ومع ما تشهده الساحة السودانية من تطورات ميدانية مهمة عبر التقدم المطرد الذي تحرزه القوات المسلحة في ساحات المعركة في العاصمة الخرطوم وعدد من الجبهات الأخرى، جاء إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تعيين مبعوث جديد للسودان ليفتح الأفق أمام توقع مساراً مختلفاً لنمط الاشتباك الدولي مع الصراع السوداني الذي يقترب من إتمام عامه الأول بعد أن أخفقت الجهود الأمريكية في إحراز أي تقدم يذكر نتيجة الاستمرار في تبني المنطق البراجماتي والعمل على الحفاظ على علاقات متوازنة بمختلف الأطراف. وأخيراً، يتناول العدد في موضوعه الأخير التحديات المتعددة التي تواجه الحضور الصيني في أفريقيا والتي ينبع بعضها من اتساع مساحة المعارضة الأفريقية بعدما أثبته نمط العلاقات السابق من قدرته على تكبيد الدول الأفريقية خسائر اقتصادية خاصة عبر مشكلة "فخ الديون"، بينما ينبع البعض الآخر من التغير المستمر في مشهد المنافسة الدولية في أفريقيا والذي بات يشكل تحدياً جسيماً للمصالح الصينية في القارة بعد أن اتسعت دائرة المتنافسين وتعددت مجالات التنافس.

د. **أحمد أمل**

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز

المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السباق على النفاذ إلى الساحل الإفريقي: مقاربات مغربية وجزائرية متنافسة

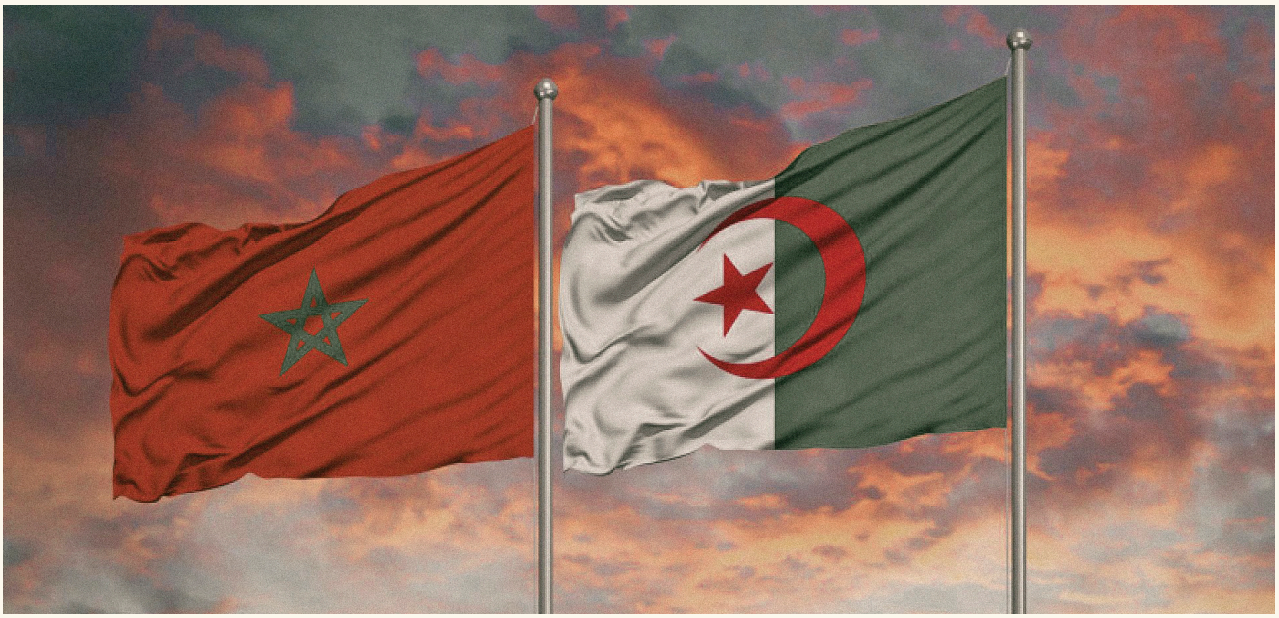

عبد المنعم علي - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُشكل منطقة الساحل الأفريقي ساحة لصراع جيوستراتيجي مغربي جزائري يسعى من خلالها كل طرف لإقرار تواجده بأدواته المختلف، فبعدما كانت المغرب بعيدة نسبيًا عن ذلك المسرح الحيوي إثر التأثير الجزائري المدفوع بالمصالح الغربية وفي مقدمتها فرنسا؛ جاءت التطورات المختلفة داخل تلك المنطقة سواء على ضوء التغيرات السياسية للأنظمة الحاكمة وصعود نخبة عسكرية من الجيل الثاني رافضة للاستعمار بكافة أوجهه وصوره، أو عبر مساعي الحكومات الوليدة من تعزيز مكاسبها الاستراتيجية وفق معادلات رابح – رابح، جاء المغرب ليعيد الحسابات في تلك المنطقة باستخدام القوة الاقتصادية والتجارية لكسب تلك الأطراف لصالحه.

من زاوية أخرى تسببت الاضطرابات المختلفة داخل العديد من دول الساحل في فك الارتباط الأمني والسياسي مع الجزائر وبشكل خاص مع كل من مالي والنيجر، لتتراجع مجالات تأثيرها سواء على صعيد التفاعل العسكري ووساطتها لحل النزاع الداخلي في مالي أو عبر وساطتها لحل أزمة الانقلاب في النيجر، وهو الأمر الذي جعل منطقة الساحل تتحول الآن إلى نقطة تنافس بين الجزائر والمغرب، يسعى كل طرف لتحقيق مصالحها وإعادة تموضعه على حساب الطرف الأخر.

أولاً: المقاربة المغربية لربط الساحل بالأطلسي

مثّلت المبادرة التي أعلن عنها العاهل المغربي الملك «محمد السادس» خلال الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء في السادس من نوفمبر 2023، الخاصة بتمكين مجموعة دول الساحل الإفريقي إلى النفاذ والولوج إلى المحيط الأطلسي للاستفادة منه، نقطة تحوّل في التوازنات الجيوستراتيجية في دائرة شمال إفريقيا، تساهم في تخطي حاجز الجغرافيا إلى وضع نسق للتعاون البراغماتي يحقق مصالح الأطراف المختلفة على أساس شراكة رابح – رابح.

وتأتي هذه المبادرة في أعقاب جملة من المتغيرات التي شهدتها غالبية دول الساحل المتمثلة في تغيرات الأنظمة الحاكمة لأخرى من النخبة العسكرية الوليدة المناهضة للاستعمار الغربي، وما تبعها من تقلص الترابط الساحلي الغربي بصورة عامة، علاوة على التغيرات الراهنة في معادلة الصحراء الغربية والتطورات السياسية والتنموية داخل نطاق الصحراء.

1. أهداف المبادرة:

إن المبادرة المغربية الدولية الرامية لربط وتعزيز التعاون بين دول الساحل والصحراء (مالي- النيجر – بوركينا فاسو – تشاد) وإيجاد حيزًا للنفاذ إلى المحيط الأطلسي بما يقلل من تكلفة النقل البحري كعامل حاسم في تحسين التنافسية الاقتصادية لدول منطقة الساحل وتعزيز وصولها إلى الأسواق الدولية بما يحقق نموًا لها؛ تُشكل خطوة نحو إعادة تفعيل سياسة المحاور الإقليمية وفرض النفوذ من جانب الرباط وسعيًا لتحقيق مصالح ومكاسب تكتيكية واستراتيجية؛ وبالنظر إلى دلالات وأهداف تلك المبادرة فيمكن توضيح هذه الأهداف في النقاط التالية:

> **المبادرة المغربية الدولية الرامية لربط وتعزيز التعاون بين دول الساحل والصحراء (مالي- النيجر – بوركينا فاسو – تشاد) وإيجاد حيزًا للنفاذ إلى المحيط الأطلسي بما يقلل من تكلفة النقل البحري كعامل حاسم في تحسين التنافسية الاقتصادية لدول منطقة الساحل وتعزيز وصولها إلى الأسواق الدولية بما يحقق نموًا لها.**

- **إعادة التموضع الإفريقي:** تأتي مبادرة «الأطلسي» التي تضمنها الخطاب الملكي؛ في ضوء أهداف مباشرة ومعلنة تتمثل في مساعدة ودعم دول الساحل في معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها بالاعتماد على مقاربة تستند على التعاون والتنمية المشتركة وليس بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط، علاوة على مساعي الرباط إلى تفعيل معادلة جنوب-جنوب اقتصاديًا.

علاوة على ذلك؛ فإن المغرب يهدف إلى التحّول لقاعدة تواصل وربط بين الشركاء الأفريقيين وبين الدول الأوروبية المطلة على المحيط الأطلسي؛ رغبةً في تفعيل ما أعلنت عنه دوائر السياسة الخارجية المغربية الخاصة بسياسة اليد الممدودة تجاه الدول الأفريقية عبر توظيف الإمكانيات المختلفة التي تمتاز بها الرباط في سبيل تحقيق تكامل وربط بين تلك الدول وبين جنوب الأطلسي، بما يحقق الانفتاح الخارجي وكسر حالة العزلة الجغرافية والسياسية، مع تحويل المغرب لنقطة ارتكاز وملتقى للتفاعل بين دول الساحل ودول الجنوب الأطلسي؛ الأمر الذي يعزز من مكانته الإقليمية والعودة إلى الدائرة الإفريقية وكذلك تعزيز تفاعلاته الجنوب أطلسية.

- **اقتناص الفرصة وتكريس التحالفات الإفريقية:** واحدة من بين أهداف الرباط للإعلان عن هذه المبادرة واقتصارها على دول الساحل؛ يتمثل في دمج الدول المؤثرة في تكتل غرب إفريقيا «الإيكواس» في معادلة الصراع المغربي الجزائري بما يتكامل مع النجاحات الدبلوماسية التي حققتها المغرب في تنافسها الجيوستراتيجي مع الجزائر وتحديدًا في ملف الصحراء الغربية.

وما يعزز من هذا الطرّح التحوّلات التي شهدّها السياق الإقليمي خلال العام الماضي، المتمثلة في التصدعات المتباينة داخل تكتل غرب إفريقيا «الإيكواس»؛ عقب موجة الانقلابات المختلفة التي شهدتها غالبية دول هذه المنطقة؛ وما تمخضّ عنها من انسلاخ وتصدع بيني في مجموعة «غرب إفريقيا/ الإيكواس» برّز في إعلان كل من بوكينا فاسو والنيجر وقبلهما مالي انسحابهم من مجموعة دو الساحل الخمس «G5»، وإفراز مسارات بديلة للتحالفات مثلما هو الحال بالنسبة لميثاق «ليبتاكو – غورما» الذي أُعلن عنه في السابع عشر من سبتمبر 2023 والذي يضم دول (مالي وبوركينا فاسو والنيجر)؛ الذي يُعود بمثابة حلفًا دفاعيًا واقتصاديًا. فضلاً عن مساحة التباعد التي أوجدتها موجات الانقلاب بين غالبية

تحويل المغرب لنقطة ارتكاز وملتقى للتفاعل بين دول الساحل ودول الجنوب الأطلسي؛ الأمر الذي يعزز من مكانته الإقليمية والعودة إلى الدائرة الإفريقية وكذلك تعزيز تفاعلاته الجنوب أطلسية.

دول الساحل الأفريقي والدول الغربية وفي مقدمتها (فرنسا) والإطاحة بالمصالح الغربية في هذا النطاق الجيوستراتيجي. كل تلك المعطيات أضعفت تكتل غرب إفريقيا وأفسح المجال أمام الرباط لاستقطاب القوى الجانحة في تحالف اقتصادي مستجد.

- **ترسيخ الشرعية للسيادة المغربية:** إن مبادرة الربط بين دول الساحل ودول الأطلسي عبر الصحراء الغربية؛ يأتي في ضوء جهود المملكة المغربية لتغيير واقع وطبيعة الصحراء الغربية، ويتكامل مع جهودها الدبلوماسية الأخيرة التي حققت فيها نجاحات نسبية في اقتناص اعترافات دولية وإقليمية بسيادتها على الصحراء الغربية المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو، وتأتي هذه المبادرة لكي ترسخ الشرعية الفعلية القائمة عبر استمرار السيادة المغربية على الصحراء الغربية، وبما يعزز من تطبيق مبادرة «الحكم الذاتي» المطروحة من جانب الرباط لتسوية هذه القضية.

2. **التحرك الإجرائي لتفعيل المبادرة:**

تحفيزًا لدول الساحل للانخراط في المبادرة؛ فقد أعلنت الرباط أنها ستضع بنيتها التحتية البرية والموانئ التابعة للمملكة المغربية أمام دول الساحل التي ليس لها منذ على البحر من أجل استخدامها، بهدف إنجاح ودعم هذه المبادرة، خاصةً وأن من بين أسباب نجاح هذه المبادرة هو وجود بنية تحتية مؤهلة تساعد على ربط شبكات النقل والتواصل بين دول الساحل ومحيطها الإقليمي، والبدء الفعلي في تدشين وإنهاء أعمال تشغيل ميناء الداخلة الجديد.

ورغبةً في تطبيق المبادرة والدفع في مسار تنفيذها؛ فقد استضافت مدينة «مراكش» المغربية اجتماعًا وزاريًا تنسيقيًا بين وزراء الشؤون الخارجية لدول الساحل بدعوة من «ناصر بوريطة» وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي في الثالث والعشرين من ديسمبر 2023؛ بحضور وزراء خارجية كل من) مالي- تشاد – النيجر – بوركينا فاسو) وتمّخض عنها الاتفاق على إنشاء فريق عمل وطني في كل دولة لإعداد واقتراح الآليات المُحققة لهذه المبادرة.

ثانيًا: المقاربة الجزائرية للنفاذ إلى الساحل

بخلاف المملكة المغربية التي تسعى لربط دول الساحل بالأطلسي عبر توظيف القوة الاقتصادية ومعادلة رابح – رابح،

مبادرة الربط بين دول الساحل ودول الأطلسي عبر الصحراء الغربية؛ يأتي في ضوء جهود المملكة المغربية لتغيير واقع وطبيعة الصحراء الغربية.

تواجه الجزائر تراجعًا لدورها فيما يتعلق بالانخراط سواء عبر استراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل عقب التصدعات المختلفة التي لحقت بمجموعة الخمس (G5) وتفكك هذا التحالف، مرورًا بالأزمة التي تواجهها الجزائر مع مالي وحالة الاضطراب الدبلوماسي بينهما ووقف العمل بالمبادرة الجزائرية للسلام في مالي؛ ليضع ذلك الجزائر أمام مسارين ما بين إعادة فتح صفحة جديدة مع دول الساحل وفق ذات المقاربة المغربية ومعادلة رابح - رابح أو عبر مسارات الضغط.

3. الربط البري ومحاولة الاستمالة والاستقطاب:

عملت الجزائر على إطلاق مبادرة بديلة وفق ما أعلنه الرئيس الجزائري «عبد المجيد تبون» في الثالث عشر من فبراير 2024 عن إنشاء مناطق حرة للتبادل مع موريتانيا وكذلك دول الساحل (مالي والنجير) وتضم أيضًا تونس وليبيا وذلك بغرض التسويق لقدرتها على تطبيق نماذج التنمية الاقتصادية والتكامل القاري وتحسين عمليات التفاعل التجاري والاقتصادي الأفريقي، وذلك استكمالاً لنهج المشاريع الكبرى ذات البعد القاري مثلما هو الحال بالنسبة للطريق العابر للصحراء.

الأمر الثاني الذي تتحرك في ضوئه الجزائر يتمثل في مساعيها لترميم علاقاتها بكل من مالي والنجير التي تشهد تراجعًا ملحوظًا منذ أكتوبر عام 2023 باستخدام ورقة النفط، والتي تجلت بشكل ملحوظ في طرّح شركة سوناطرك الجزائرية ضخ استثمارات بنحو 442 مليون دولار في ليبيا ومالي والنيجر، وهذا التكتيك يأتي في ضوء رغبة الجزائر لإعادة تموضعها في الساحل الأفريقي وإعادة بوصلة التفاعلات الإيجابية مع مالي والنيجر، وبالتوازي مع هذا التحرك فقد وظفّت الجزائر أدوات وآليات أخرى للضغط على دول الساحل من أجل تحقيق مكاسب استراتيجية على حساب التحرك المغربي تجاه تلك الدول.

4. آليات الضغط على دول الساحل:

منذ إعلان المغرب عن مبادرة (جنوب – جنوب) واتخاذ خطوات إجرائية حيال بلورة آليات لتنفيذها على أرض الواقع؛ رغبةً في إعادة ضبط التوازنات الإقليمية أمنيًا واقتصاديًا وتطلعات المغرب لتعظيم الاستفادة من المتغيرات الراهنة في بيئة الساحل الأفريقي وتعزيز تواجدها في هذا الفضاء وتثبيت مكانتها الإقليمية وتحوّلها لبوابة إفريقية رئيسية، تتحرك الجزائر في مسارات بديلة

عملت الجزائر على إطلاق مبادرة بديلة وفق ما أعلنه الرئيس الجزائري «عبد المجيد تبون» في الثالث عشر من فبراير 2024 عن إنشاء مناطق حرة للتبادل مع موريتانيا وكذلك دول الساحل (مالي والنجير) وتضم أيضًا تونس وليبيا وذلك بغرض التسويق لقدرتها على تطبيق نماذج التنمية الاقتصادية والتكامل القاري وتحسين عمليات التفاعل التجاري والاقتصادي الأفريقي

وفق مقاربات متعددة لإحداث اختراق لهذه المبادرة وتثبت مصالحها داخل دول الساحل؛ وتتجسد مقاربتها في النقاط الآتية:

- **استنفار جزائري ومقاربات للضغط الإقليمي:** لقد تبنت الجزائر خط تصعيد مع دول الساحل المنضوية في هذه المبادرة، وقد اتضحت معالمها في عدة مؤشرات، المؤشر الأول تكمن معالمه فيما شكّلته الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت بين الجزائر ومالي في ديسمبر 2023 من خط توتر بين البلدين إثر استضافة الرئيس الجزائري «عبد المجيد تبون» للإمام «محمود ديكو» وهو أحد رجال الدين الماليين المعروف عنهم انتقادهم لنظام الحكم في دولة مالي، فضلاً عن استقبال مسؤولين جزائريين لوفد من الطوارق دون وجود ممثل عن السلطات المالية، مما فاقم من حدة الخلافات الجزائرية المالية، بلغت حد استدعاء السفراء من جانب الطرفين. هذا التصعيد من شأنه أن يُقلص مساحة التأثير والنفوذ الجزائري في دولة مالي التي تُعد بمثابة بوابة رئيسية لتواجد الجزائر في منطقة الساحل، الأمر الأخر يُمثل هذا التصعيد عائقًا أمام مساعي الجزائر في وساطتها بين الحركات المسلحة وبين الحكومة المالية؛ بعدما نجحت في رعاية اتفاق سلام مبرم بين الطرفين في عام 2015.

المؤشر الثاني يكمن في إيقاف حسابات القروض الخاصة بعدة دول إفريقية بموجب قانون المالية الجديد لسنة 2024 والذي نصّ في مادته (108) على إقفال حسابات القروض الممنوحة للحكومات الأجنبية وتحويل أرصدتها للخزانة العامة للدولة، الأمر الذي يسري على دولة مالي وجمهورية النيجر بصورة خاصة. فيما يأتي المؤشر الثالث في ضوء التفاعلات التجارية والاقتصادية مع المغرب؛ وذلك في ضوء قرار الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية بوقف استيراد أي سلع قادمة او عابرة من الموانئ المغربية ومنع أي عملية توطين لعقود النقل التي تنص على إعادة الشحن أو العبور من خلال الموانئ المغربية.

- **استمالة موريتانيا لموازنة التحرك المغربي:** واحدة من بين تكتيكات الجزائر في تعاطيها مع مبادرة الرباط يكمن في تنشيط دبلوماسيتها حيال موريتانيا؛ في مساعيها لإحداث اصطفاف مع نواكشوط والاستفادة من مقومات موريتانيا والعمل على هندسة مشروع مضاد للتجارة الحرة في دول الساحل، من خلال إيجاد دائرة ربط بين دول تلك المنطقة

الخلافات الجزائرية المالية، بلغت حد استدعاء السفراء من جانب الطرفين. هذا التصعيد من شأنه أن يُقلص مساحة التأثير والنفوذ الجزائري في دولة مالي التي تُعد بمثابة بوابة رئيسية لتواجد الجزائر في منطقة الساحل، الأمر الأخر يُمثل هذا التصعيد عائقًا أمام مساعي الجزائر في وساطتها بين الحركات المسلحة وبين الحكومة المالية.

وبين الدول الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي عبر «ميناء نواكشوط»، مستغلة حالة التنافر الموريتاني المغربي الناجمة عن إعلان السلطات الموريتانية فرض مزيد من الضرائب والرسوم الجمركية (بنسبة 171%) على السلع المغربية القادمة عبر معبر الكركرات الحدودي؛ مما تسبب في أزمة تُعرف إعلاميًا بـأزمة «الشاحنات»، علاوة على أن موريتانيا لم تبدي قبولها بالمبادرة المغربية سالفة الذكر.

ولعل مؤشرات هذا التقارب تبرز في تكليف الرئيس الجزائري (24 ديسمبر 2023) للحكومة للعمل على إجراء دراسة معمقة لإنشاء منطقة تجارة حرة مع موريتانيا، مستغلة ما تم من جهود بين الجانبين في الربط البري المتبادل عبر عدة معابر حدودية مع الجانب الموريتاني؛ تم افتتاح أولها في أغسطس 2018 والذي يربط بين ولاية تندوف الجزائرية وبين مدينة الزويرات الموريتانية، والاقتراب من افتتاح معبرين حدوديين في العام الجاري (2024) تجاوزت أعمال البناء فيهما نسبة 90%، وهذا الأمر يساهم في تحقيق رؤية الجزائر بتطلعها للدخول في نادي الدول المصدرة نحو البلدان الأفريقية مستغلة البوابة الموريتانية، بعدما كانت المغرب هي المستحوذ والمزود الرئيسي لموريتانيا خلال العقود الماضية.

ثالثاً: مسارات المستقبل

يمكن استشراف مستقبل الأوضاع في شمال أفريقيا تأسيساً على تداعيات المستجدات الأخيرة على مسارات العلاقات الجزائرية المغربية وهو ما يمكن أن يأخذ مساراً من ثلاثة مسارات، وهي:

- **الاحتواء الإقليمي:** وذلك من خلال مواصلة الجزائر السير في مسار خفض التصعيد إقليميًا مع دول الجوار الأفريقي والأوروبي. فعلى سبيل المثال بدأت الجزائر بتحسين علاقاتها بدولة مالي – إحدى الدول المنخرطة في مبادرة المغرب- عقب أزمة دبلوماسية نشبت بينهما في الثاني والعشرين من ديسمبر 2023، حيث أكدت الجزائر على احترامها لسيادة دولة مالي وكذلك مساعيها الدؤوبة من أجل تعزيز السلام في شمال مالي بعد الاتفاق الذي حققته الجزائر عام (2015)، ولحق بتلك التصريحات الصادرة عن الخارجية الجزائرية إعادة استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مالي من خلال اتخاذ خطوة إعادة السفراء، بعد أكثر من أسبوعين للتوتر الدبلوماسي، استدراكًا لعواقب المقاطعة والابتعاد عن دوّر الجزائر داخل مالي، في

تكليف الرئيس الجزائري (24 ديسمبر 2023) للحكومة للعمل على إجراء دراسة معمقة لإنشاء منطقة تجارة حرة مع موريتانيا، مستغلة ما تم من جهود بين الجانبين في الربط البري المتبادل عبر عدة معابر حدودية مع الجانب الموريتاني.

ظل الارتباط الجغرافي _حدود تصل إلى 1400 كم) وما يُجسّده ذلك من عمقًا أمنيًا حيويًا.

التحول الثاني؛ يكمن في ضبط التفاعل مع إحدى الدول الهامة المطلة على الجنوب الأطلسي والمتمثلة في إسبانيا وإبداء سياسات أكثر مرونة معها في إطار إعادة تنشيط دائرة الاتصال مع الجنوب الأوروبي، بما يوازن التحركات المتلاحقة للمغرب وبما يحول دون محاولات الإطاحة بها كحلقة وصل بين الجنوب الأوروبي والساحل الأفريقي، وبرّزت مؤشرات ذلك في تعيين الجزائر سفيرًا جديدًا في مدريد (نوفمبر 2023) ولحقها خطوة استئناف التبادل التجاري مع إسبانيا (يناير 2024)، وذلك بعد توقف لعمليات الاستيراد والتصدير بشكل كامل منذ يونيو 2022 إثر تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين البلدين.

- **المناورة دبلوماسية والاتجاه للتهدئة مع المغرب:** تسعى الجزائر إلى اختبار مسار التهدئة مع المغرب، من خلال رسائل دبلوماسية تشمل مضامينها رغبة الجزائر للدفع في مسار التهدئة مع الرباط، ولعل هذا الأمر تكشّف فيما صرّح به وزير الخارجية الجزائري «أحمد عطاف» – في حواره تلفزيوني ديسمبر -2023 بأن الجزائر أكثر ميولاً نحو إيجاد حل مع المغرب، بما يجعل الأمر في الوقت الحالي في يد المغرب لاتخاذ خطوات إيجابية نحو التهدئة واختبار صدق تحوّلها لتفاعل بناء مع الجزائر، وهذه التصريحات أتت لاحقة للاجتماع الوزاري بـمراكش لبحث سبل تطبيق مبادرة الرباط الخاصة بربط الساحل بالأطلسي، كما تعاطت الجزائر مؤخرًا بإيجابية تجاه قضية الشاب المغربي الذي لقى حتفه في المياه الإقليمية الجزائرية بعد نحو أربعة أشهر من التأزم في هذا الملف.
- **تصعيد التوترات الجزائرية المغربية:** إن مشروع ربط دول الساحل بالمحيط الأطلسي عبر الصحراء الغربية يُمثل تهديدًا كبيرًا للمصالح الجزائرية وعاملاً مؤثرًا يزيد من عزلة الجزائر في منطقة الساحل؛ إذ أن هذه المبادرة تنتج حالة من العزلة الجزائرية وتقليص مساحة التأثير والمقاربات الجزائرية الأمنية والاقتصادية تجاه دول الساحل، ولعل هذا الأمر دفع الرئيس «تبون» إلى تضمين ملف الصحراء خلال خطابه الذي ألقاه في أشغال الدورة غير العادية للبرلمان الجزائري بغرفتيه في الخامس والعشرين من ديسمبر 2023 وتوصيف قضية الصحراء بأنها «قضية استعمار، وهو ليس كرهًا في أشقائنا المغاربة لأن هذا الملف لا يزال مطروحًا على مستوى لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة»، ومن المحتمل أن توّظف الجزائر تواجدها في مجلس الأمن (عضوًا غير دائم) من أجل تعزيز وتكريس المطالب الخاصة بالشعب الصحراوي. كما سارعت اللجنة الجزائرية المشتركة المكلفة بالتحضير لعقد الندوة البرلمانية الدولية للتضامن مع الشعب الصحراوي، للانعقاد من أجل بحث ملف القضية ومسارات دعمها إقليميًا ودوليًا.

الخاتمة

من خلال التحليل السابق يمكن وضع عدة نقاط استخلاصيه يمكن توضيحها في الآتي:

1. تأتي مساعي المغرب لتعزيز نفوذه في الحيز الجغرافي الأكثر اشتعالاً في الوقت الراهن مع تسويق الرباط كشريك هام للمنظومة الأوروبية وقدرته على تشبيك مصالح الغرب مع المصالح المغربية داخل دول الساحل؛ بديلاً عن الجزائر التي فقدت وزنها تجاه الغرب (فرنسا على وجه التحديد) وكذلك عن موريتانيا التي حظيت مؤخرًا بثقة حلف الناتو كدولة مؤثرة إقليميًا.
2. تُجسّد مبادرة المغرب المعنية بربط دول الساحل الأفريقي بالدول المطلة على المحيط الأطلسي؛ واحدة من بين تكتيكات التحرك المغربي الإقليمي والدولي التي تستعيض بها غياب القوى الغربية المهيمنة تقليديًا على دول الساحل من ناحية؛

وتنافسها الإقليمي مع الجزائر من ناحية أخرى تراتبًا على ما حققته من نجاحات دبلوماسية فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية وإقرار ذاتها كلاعب مؤثر في هذا النطاق، وتجلت معالم ذلك منذ توجيه بوصلة الدبلوماسية المغربية نحو منطقة الساحل والدول الافريقية المطلة على المحيط الأطلسي وتحويل هذا النطاق الجغرافي مجالاً لتحقيق واحدة من أهم اهتماماتها وهو ترسيخ مغربية الصحراء.

3. يقابل التحرك المغربي تحرك جزائري أمني واقتصادي لموازنة هذه التحركات، بما يضمن لهما التواجد في معادلة تفاعل الغرب مع دائر الساحل وجنوب الصحراء، خاصةً وأن تلك المتغيرات جاءت لتفرض بدّورها واقعًا تسعى الجزائر لبلورة مقاربة تحرك مضادة لضمان مصالحها، إما بتكتيكات للضغط أو بنهج التقارب البراجماتي وإعادة ضبط بوصلة التفاعل الإقليمي والدولي، تجلت في الضغط على دول الساحل عبر العقوبات المختلفة وكذلك عبر توظيف ورقة مماثلة تتجلى في الربط البري مع دول الساحل بما يحقق لها تواجدًا من النافذة التجارية والاقتصادية التي باتت المسار الحيوي والراهن في تفاعلات الشمال مع دول الساحل.

4. يفتح مجال التنافس على خلق موطأ قدم داخل منطقة الساحل مكاسب استراتيجية لدول الساحل وفق لما يتم تقديمه من جانب الجزائر او المغرب، فهي معادلة تحقق مكاسب لتلك الدول في حين تُمثل مجالاً للتنافس الجيوستراتيجي المغربي الجزائري.

الجزائر أكثر ميولاً نحو إيجاد حل مع المغرب، بما يجعل الأمر في الوقت الحالي في يد المغرب لاتخاذ خطوات إيجابية نحو التهدئة واختبار صدق تحوّلها لتفاعل بناء مع الجزائر، وهذه التصريحات أتت لاحقة للاجتماع الوزاري بـمراكش لبحث سبل تطبيق مبادرة الرباط الخاصة بربط الساحل بالأطلسي.

آفاق السلام المستدام: اتجاهات الصراعات الداخلية في الأقاليم الإثيوبية

شيماء البكش - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد انقضاء أكثر من عام على اتفاق سلام بريتوريا بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، يبدو أن إحلال السلام في الداخل الإثيوبي لا زال بحاجة لمزيد من العمل، ليس فقط على مستوى إقليم التيجراي الذي شهد صراعًا مسلحًا امتد لأكثر من عامين، قبل أن يضع اتفاق بريتوريا حدًا له؛ إنما أيضًا على مستوى الأقاليم الإثيوبية المختلفة. حيث تظهر مؤشرات حالة من التوتر ظهرت بشكلٍ جليّ في التوترات التي شهدها إقليم الأمهرا؛ على نحوٍ قد يعيق أية ترتيبات لبناء سلام إثيوبي مستدام؛ بما يتطلب المزيد من مبادرات السلام المعززة للحوار والتعاون نحو بناء هوية مشتركة. وعليه يثور التساؤل حول انعكاس اتفاق بريتوريا على حالة السلم في إقليم التيجراي، وكذلك حالة الاستقرار في كافة أرجاء البلاد، التي لم تسهم مساعي الحوار الوطني والاتفاقات السياسية المطروحة في إحلالها:

آفاق السلام في إقليم التيجراي

استضاف الاتحاد الأفريقي اجتماع المراجعة الاستراتيجية لاتفاق بريتوريا في 11 مارس 2024، لمراجعة التحديات المستمرة بشأن تنفيذ بنود وقف إطلاق النار، وتحديدًا الإجراءات المتعلقة بالحوار السياسي والعدالة الانتقالية وتسريع عودة اللاجئين وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وذلك بعد أسبوع من تصريحات إدارة إقليم تيجراي المؤقتة بحصر التعاملات مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بمتابعة الاتفاق من خلال الوسطاء.

وشارك في الحوار، الذي ناقش مخاوف بطء تنفيذ الاتفاق، كلّ من أوليسيجون أوباسانجو، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي وعضو اللجنة المشرفة على عملية السلام، وأوهورو كينياتا، الرئيس الكيني السابق؛ ومايك هامر، المبعوث الأمريكي الخاص إلى القرن الأفريقي؛ وكذلك ممثلي الاتحاد الأوروبي وممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقد تمّ تيسيره من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بعملية السلام الإثيوبية. وضمّ الوفد الحكومي الإثيوبي وزير العدل جيديون تيموتيوس، ورئيس وكالة أمن شبكات المعلومات (INSA) رضوان حسين، ورئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل تيشومي توجا، فيما شارك في وفد التيجراي كل من ديبرتسيون جيبريميكائيل رئيس الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، وغيتاتشو ريدا رئيس إدارة تيجراي المؤقتة (TIA)، إلى جانب مشاركة الجنرال تسادكان جيبرتينساي والجنرال تاديسي ووريدا. ومن القضايا العالقة التي أثارها الاجتماع:

1. الأراضي الحدودية

وعلى الرغم من عقد اجتماع بين الحكومة الفيدرالية برئاسة أبي أحمد ووفد ممثل للإدارة المؤقتة لتيجراي برئاسة جيتاشو ريدا في 9 فبراير الماضي، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف العدائيات في بريتوريا نوفمبر 2022، لم يتم الإعلان عن أية مخرجات للاجتماع. غير أن جيتاشو ريدا خلال مؤتمر صحفي تالي على الاجتماع، قال إن التغير في التركيبة الديموغرافية لغرب تيجراي والنزوح المستمر يحول دون إجراء استفتاء، بما يشكل اختلافًا عن المواقف المتبناة من الحكومة الفيدرالية.

وقبل حلول الاجتماع الخاص بالاتحاد الأفريقي، أعلن وزير الدفاع، أبراهام بيلاي، عن خطط الحكومة لإعادة المدنيين النازحين لأماكن إقامتهم، تمهيدًا لإجراء استفتاء يرمي لتسوية النزاع بشكل نهائي، من خلال تبني الحكومة الفيدرالية خططًا لإنشاء هيكل إداري مؤقت في مناطق غرب تيجراي وتخصيص مباشر للموازنة والتمكين المحلي، لحين إجراء الاستفتاء، وهو ما ترفضه إدارة التيجراي، التي ترى الحكومة الفيدرالية تعمل على تغيير الأوضاع الديموغرافية.

وتأتي تلك التطورات وسط نزوح ما يقرب من 7000 مدني حديثًا في غرب وشمال غرب تيجراي، وهي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الأمهرا التابعة للحكومة الفيدرالية. وفي هذا الصدد، أكدت إدارة التجيراي سعيها الحثيث لإقامة سلام آمن واستخدام استراتيجيات حلّ النزاع سلميًا، خاصة حلّ النزاع الحدودي وفق اتفاق سلام بريتوريا والدستور الاتحادي.

2. الأوضاع الإنسانية

مكّن قرار لجنة مكافحة الإرهاب برفع الحصار الفعلي عن تيجراي، في تيسير وصول المساعدات الإغاثية الإنسانية بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية والوقود والخدمات مثل الاتصالات والنقل والكهرباء والخدمات المصرفية، ومع ذلك فإن التقديرات تفيد بأن 68% من الوفيات في تيجراي راجع إلى المجاعة. وتعود المجاعة في جزء كبير من المسببات إلى الاستخدام التجاري للمساعدات الغذائية، مما دفع برنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية إلى وقف المساعدات لعدة أشهر، بعد عدة مشاهدات مرتبطة بتورط القوات الإريترية والحكومة الفيدرالية.

وتسلط الأوضاع الإنسانية في إقليم التيجراي الضوء على ضعف الالتزام والاستجابة من جانب الحكومة الإثيوبية، فعلى الرغم من توقف الحرب التي أودت بحياة 600 ألف مواطن في الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه نحو 6 ملايين، ونزوح ما يقارب المليون شخص، فضلًا عن معاناة ما يقارب خمسة ملايين من المجاعة، في ظل الحصار الفيدرالي وقطع الخدمات الأساسية، إلا إن الأزمة الغذائية الطاحنة في أعقاب توقف المزارع وتلف المحاصيل ونفوق الماشية التي تركت نحو 90% من سكان الإقليم يعانون من سوء التغذية. وبينما كانت الأمم المتحدة على وشك الاعتراف بحالة المجاعة في الإقليم، أوقف برنامج الأغذية العالمي توزيع المواد الغذائية بين مارس وديسمبر 2023، بسبب شبهات طالت عملية تحويل المساعدات، مما فاقم من الأزمة الإنسانية في تلك الأثناء.

وتكشف تلك الأوضاع عن ضعف الالتزام الحكومي بالمتطلبات الإنسانية بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي يقتضي التعاون مع ممثلي الأمم المتحدة والشركاء المانحين لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، في ظل وجود 15 مليون شخص بحاجة للاستجابة الإنسانية، بما يصل إلى 3.237 مليار دولار.

3. نزع السلاح

يعد نزع السلاح من القضايا الشائكة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، فمنذ أن حدد اتفاق نيروبي في 12 نوفمبر 2022 الذي تلا اتفاق وقف الأعمال العدائية، الآليات التي من خلالها يتم تنفيذ المبادئ الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح، لا زال النقاش بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير التيجراي قائمًا بشأن مراجعة القضايا العالقة لتنفيذ وقف العدائيات. ووفق بيان صادر في 13 مارس 2024، تعقيبًا على اجتماع المراجعة الاستراتيجية، أشارت الجبهة إلى بعض التطورات الإيجابية المرتبطة بوقف الأعمال العدائية وإعادة إنشاء مرافق الخدمة العامة في المنطقة، إلا إن عناصر جوهرية لا تزال عالقة، والتي قد تؤدي إلى تآكل الثقة بين الطرفين، فضلًا عن استمرار المحنة الإنسانية المستمرة للسكان.

فبالرغم مما تم اتخاذه من خطوات، تمثلت في إنشاء لجنة وطنية لإعادة التأهيل، تختص بمهمة إعادة تأهيل 250 ألف مقاتل على مدى عامين، وفي المجمل تتولى مسؤولية تأهيل 400 ألف مقاتل في كافة أنحاء البلاد، يتركز نحو 70% منهم في إقليم التيجراي، وكذلك رفع جبهة تحرير التيجراي من التصنيف الإرهابي وتشكيل إدارة مؤقتة في الإقليم وتعزيز تدابير العدالة الانتقالية وبناء الثقة وقدرة الحكومة

تكشف تلك الأوضاع عن ضعف الالتزام الحكومي بالمتطلبات الإنسانية بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي يقتضي التعاون مع ممثلي الأمم المتحدة والشركاء المانحين لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، في ظل وجود 15 مليون شخص بحاجة للاستجابة الإنسانية، بما يصل إلى 3.237 مليار دولار

الفيدرالية على السفر إلى تيجراي دون تفاصيل أمنية وفض الاشتباك ووقف جميع أشكال الخطاب العدائي، لقاء التنازلات التي قدمتها جبهة تحرير التيجراي والمتمثلة في استعادة النظام الدستوري وإنشاء قوة الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) باعتبارها القوة العسكرية الوحيدة المكلفة بحماية أمن البلاد، فضلًا عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال 30 يومًا، والتي سببت انقسام داخل التيجراي، خاصة من جانب المعارضة التي اعتبرته اتفاقًا غير متوازن؛ إلا إن الإشكاليات المرتبطة بعدم انسحاب القوات من مناطق غرب التيجراي يثير التوتر، في ظل تمسك الأمهرا بعدم الانسحاب.

انتقال التوتر إلى إقليم الأمهرا

على الرغم من انتهاء الحرب في تيجراي باتفاق وقف الأعمال العدائية في نوفمبر 2022، إلا إن صراعًا آخر نشط في منطقة أمهرا، إذ تشهد إثيوبيا صراعات داخلية متعددة ومتزامنة، بما يفاقم خطر تصاعد التوتر العرقي، إذ تجددت الاشتباكات بين قوات الأمن الإقليمية وميليشيا فانو الأمهرية، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق في مدينة بحر دار عاصمة إقليم الأمهرا، في 29 فبراير 2024. ووفق سكان المنطقة، أدت المواجهات لتعطيل الرحلات الجوية بين بحر دار وأديس أبابا، وعدم حضور موظفي جامعة بحر دار؛ إذ كانت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وأفراد الأمن يقومان بعمليات مشتركة للبحث عن أعضاء الجماعة المتطرفة والقبض عليهم في المناطق السكنة. وامتدت القتال بين القوات الحكومية وميليشيا فانو الأمهرية ليشمل مناطق غرب وشمال جوجام وشمال شيوا وشمال وولو وديجا داموت ولاليبيلا.

وترتبط القضايا الإقليمية الأوسع في إقليمي أورومو وأمهرا بالنقاشات المتعلقة بقضايا السلام، إذ اندلعت المواجهات للمرة الأولى بين القوات الحكومية وميليشيا فانو الأمهرية في إبريل 2023 والذي استمر طول هذا العام، إذ أعلنت حالة الطوارئ في المنطقة في 3 أغسطس 2023 بعد حالة من عدم الاستقرار، فاقمها اغتيال رئيس حزب الازدهار الحاكم في الإقليم في 27 إبريل 2023، بعد الاحتجاج على قرار الحكومة الفيدرالية بإعادة تنظيم القوات الخاصة الإقليمية إلى شرطة نظامية وجيش وطني؛ كأبرز تصعيد بين الإقليم والحكومة الفيدرالية، بعد أن زادت الفجوة بينهما على خلفية التناقضات حول اتفاقية وقف الأعمال العدائية مع التيجراي التي أثارت تحفظات القوميين الأمهرا، أحد الداعمين الرئيسيين لحزب الازدهار. وفي 28 إبريل 2023، أعلنت فرق العمل المشتركة للأمن والاستخبارات الإثيوبية أنها بدأت اتخاذ اجراءات حاسمة ضد القوى المتطرفة، المتهمة بعرقلة سلطة الدولة الإقليمية من خلال انتهاك النظام الدستوري في الإقليم. ومنذ ذلك الحين، ويشهد الإقليم توترات متنامية،

على الرغم من انتهاء الحرب في تيجراي باتفاق وقف الأعمال العدائية في نوفمبر 2022، إلا إن صراعًا آخر نشط في منطقة أمهرا، إذ تشهد إثيوبيا صراعات داخلية متعددة ومتزامنة، بما يفاقم خطر تصاعد التوتر العرقي.

أسهمت في تمديد المشرعون لحالة الطوارئ في الإقليم لأربعة شهور أخرى، بدءًا من فبراير الماضي.

ولا يمكن فصل التوترات الجارية في إقليم الأمهرا عن القضايا السياسية الأوسع المتعلقة بالأقاليم المضطربة الأخرى في التيجراي وأوروموا، فعلى الرغم من مناصرة الأمهرا لمشروع أبي أحمد السياسي والذي بمقتضاه تفجّر الصراع في إقليم التيجراي، إلا إن شعور الأمهرا باستمرار التهميش السياسي واستمرار التوترات مع جبهة تحرير أوروموا، وعدم الرضا عن شكل التسوية مع التجيراي، خصوصًا مع عزم الحكومة الفيدرالية بحل القوات الإقليمية الخاصة في الأمهرا، رغم العوائق الماثلة أمام نزع سلاح التيجراي بموجب اتفاق بريتوريا واستمرار الخلاف على الأراضي الحدودية المتنازع عليها ، كان العامل المحرك للاشتباكات بين ميليشيا الفانو والقوات الاتحادية.

ورغم فوز ممثلي حزب الازدهار الحاكم على مستوى إقليم الأمهرا في انتخابات 2021 المختلف عليها، إلا إن التسوية السياسية الأكثر استدامة، وفق حوار وطني يعالج التهميش السياسي والاقتصادي ويضمن تمثيل متوازن على المستوى الفيدرالي، يتطلب تشكيل حكومة إقليمية مؤقتة، تتضمن تمثيلًا متوزانًا للإقليم؛ يكون من اختصاصاتها الانخراط في الحوار الوطني وضمان التعبير عن مصالح الأمهرا وليس فقط مصالح ميليشيا الفانو أو ممثلي حزب الازدهار في الإقليم.

توترات متنامية في الأقاليم المختلفة

لا تزال حالة الانقسامات السياسية والتوترات العرقية قائمة وممتدة على نطاق الأقاليم المختلفة، فعلى مستوى **إقليم الأورومو**، لا تزال التوترات قائمة بين الحكومة الفيدرالية والإقليم من ناحية، وبين الأورومو والأمهرا وغيرها من التوترات العرقية من ناحية أخرى. وتجددت المحادثات بين الحكومة الإثيوبية وممثلي جيش تحرير أورومو في عام 2023، حيث أجريت الجولة الثانية من المحادثات في 13 نوفمبر في تنزانيا، لتنتهي دون التوصل إلى اتفاق، وفق ما أعلن مستشار الأمن القومي رضوان حسين في 21 نوفمبر 2023. وقد انخرط الجانبان في محادثات ترمي إلى إنهاء الحرب التي أودت بحياة الكثير في الإقليم على مدار خمس سنوات، مدفوعين بحالة الحماس التي خلقها اتفاق بريتوريا؛ وذلك تأسيسًا على الدعوة التي قدمها شيميليس عبديسا رئيس ولاية أوروميا الإقليمية.

وعقدت أول جلسة للمباحثات في 25 إبريل 2023 في زنزبار بتنزانيا بمشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) وميسرين من النرويج وكينيا، دون أن يتوصل الطرفان لحلول للقضايا الخلافية، خاصة الحلول المستدامة للمشاكل السياسية متعددة الأبعاد، مع تمسك ممثلي الأورومو بعملية سياسية شاملة يشارك بها كافة أصحاب المصلحة المعنيين. وبعد ستة أشهر، استؤنفت الجولة الثانية من المحادثات في دار السلام بتنزانيا، بمشاركة قائد جيش تحرير الأورومو كومسا ديريبا المعروف بالجنرال جال مارو، ونائبه جيميشو ريجاسا المعروف باسم جال جيميشو أبوي، إضافة إلى ممثلين عن حكومة ولاية أوروميا الإقليمية، دون التوصل لأي اتفاق، يتضمن إحلال السلام وإسكات البنادق.

وبالمثل، تشهد الأقاليم المختلفة توترات عرقية يتم فيها استقطاب الحكومة الفيدرالية على أساس تحالفات عرقية، على نحوٍ يعرقل السلام الإقليمي، فعلى سبيل المثال، ساهمت شكوك العيسى **بالإقليم الصومالي** في الدعم الفيدرالي للعفر التي دعمت الحملة العسكرية على إقليم التيجراي، مما يجعل الخلافات الحدودية المتجددة بين الطرفين، تتصل بشكل وثيق بالتدخلات والتدابير السياسية الفيدرالية، والتي تجلت بشكلٍ جلي حينما قرر المجلس الوطني للانتخابات في 2021 بضم 30 مركزًا للاقتراع للمناطق الصومالية مما أدى إلى اعتراض العفر وغلق مراكز الاقتراع، على نحوٍ دفع الإقليم الصومالي بالتهديد بعدم المشاركة في الانتخابات.

وبالقياس على أزمة غرب التيجراي والاستفتاء الدستوري المدعوم فيدراليًا لحل النزاع الحدودي بين التيجراي وأمهرا، فإنه من غير المتصور أن تدعم تلك التدخلات حسم القضايا الخلافية بين الأقاليم، بالنظر إلى الاستفتاء المدعوم فيدراليًا عام 2014 والذي تحللت منه قبائل العيسي بالإقليم الصومالي عام 2019، لرفض ضم الأراضي لإقليم العفر، باعتبار أن قبائل العيسى أغلبية في المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت تقاتل فيه الحكومة الفيدرالية قوات التيجراي، كانت الصراعات تتمدد في الأقاليم المختلفة، حيث شهد إقليم **بني شنقول** عنف قبلي متكرر مارسته عرقية جوموز ضد عرقيات الأمهرا والأورومو والشينشا في ديسمبر 2020، وانخرطت قوات الأمن الإقليمية لأمهرا مع القوات الفيدرالية في بني شنقول، على نحوٍ هدد باتساع نطاق المواجهة بشكلٍ مماثل للتيجراي، في الوقت الذي لم تحل فيه جذور الأزمة في الإقليم والمتعلقة بالصراع بين السكان الأصليين والوافدين من عرقيات الأمهرا والتيجراي والأورومو، إذ يندلع العنف في ميتكيل بين الأمهرا والجوموز وفي المناطق الجنوبية في الإقليم في كاماشي تندلع المواجهات بين جوموز والأورمو على الأراضي؛ وتزامن ذلك مع انتهاكات يتعرض لها أقلية الأمهرا القاطنة إقليم أوروميا.

وعلى نفس المنوال، تعاني منطقة **جامبيلا** من عنف إثني متكرر بين قبائل النوير والأنواك، كان آخره الذي تجدد في 18 يوليو 2023 وأدى إلى مقتل 24 شخصًا، إذ امتدت أعمال العنف إلى مقاطعات إيتانج وجوج وجامبيلا، إذ شهدت المنطقة على مدار الأشهر التسعة الماضية مقتل 138 وإصابة 113 بسبب النزاعات بين المجتمعات المحلية واللاجئين. وهذا الصراع المتكرر، يفرض حتمية معالجة قضايا التهميش السياسي والوصول إلى الأرض.

في الأخير، تعكس تلك الأوضاع أن الحوار والسلام الوطني لا ينفصل عن السلام الإقليمي المتأزم، سواء بين الأقاليم وبعضها البعض أو بين الأقاليم والحكومة الاتحادية. فعلى الرغم من الخلافات الناشئة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم التيجراي التي وصلت إلى حدّ المواجهة المسلحة، والناجمة بالأساس عن الخلافات على المشروع السياسي لأبي أحمد، الذي استهدف به إعادة صياغة النظام السياسي ومن ثمّ بناء الأمة؛ فإن الخلافات الجوهرية متجذرة ومتنامية بنفس السياقات والدوافع على كافة المستويات الإقليمية للأقاليم الإثيوبية، على النحو الذي يفرض أولويات حاسة للتركيز على الحوار الوطني باعتباره منصة أشمل لمعالجة القضايا التي لا تزال عالقة ولم تحسمها الاتفاقيات المنفردة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الفرعية من جهة وبين الأخيرة وبعضها البعض من جهة أخرى.

الاستفتاء المدعوم فيدراليًا عام 2014 والذي تحللت منه قبائل العيسي بالإقليم الصومالي عام 2019، لرفض ضم الأراضي لإقليم العفر، باعتبار أن قبائل العيسى أغلبية في المنطقة.

تطورات اتفاق الهجرة بين لندن وكيجالي: معاهدة جديدة وقانون لسلامة رواندا

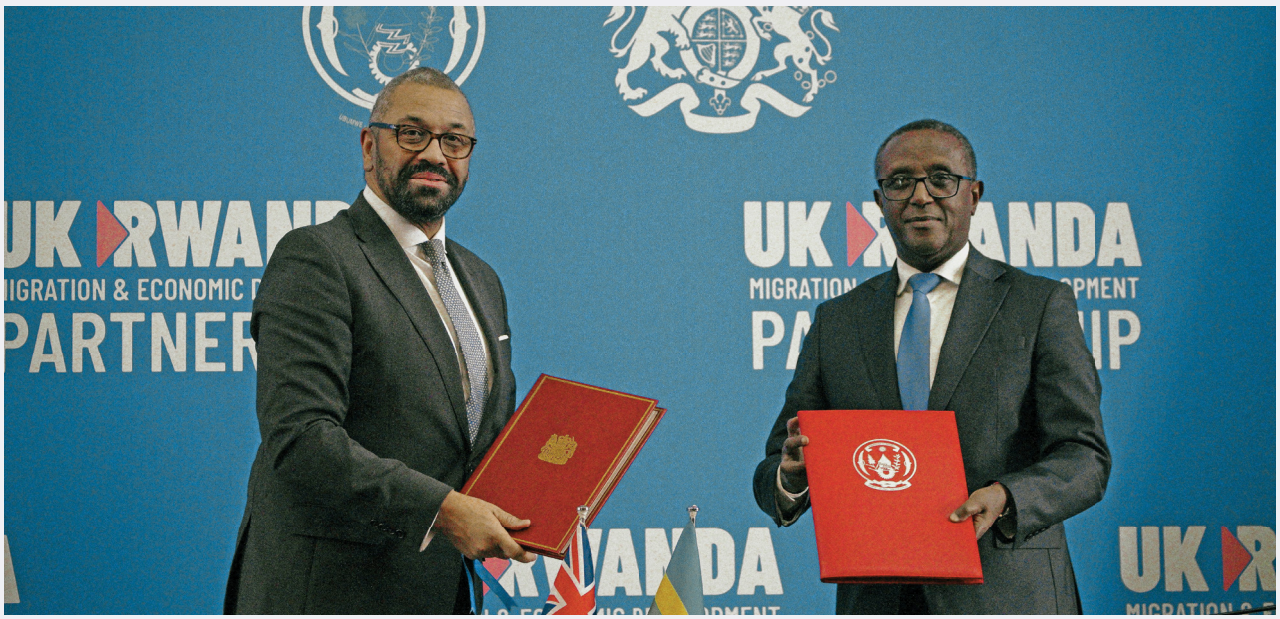

هايدي الشافعي - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في محاولة لإنقاذ اتفاق الهجرة الذي أبرمته بريطانيا مع رواندا عام 2022، وعرف بإسم "سياسة رواندا"، - والذي تعتبره حكومة رئيس الوزراء البريطاني "ريشي سوناك" إجراء رئيس في سياستها ضد الهجرة غير الشرعية-، أعلنت حكومة بريطانيا عن معاهدة جديدة مع رواندا، وقدمت مشروع قانون جديد، يعلن أن رواندا بلدا آمنا لطالبي اللجوء، وذلك بعد الصفعة التي تلقتها في منتصف نوفمبر 2023 من جانب المحكمة العليا البريطانية، التي أكدت أن مشروع المملكة المتحدة لإرسال طالبي اللجوء إلى كيجالي غير قانوني.

في محاولة لإنقاذ اتفاق الهجرة الذي أبرمته بريطانيا مع رواندا عام 2022، وعرف بإسم «سياسة رواندا»، - والذي تعتبره حكومة رئيس الوزراء البريطاني «ريشي سوناك» إجراء رئيس في سياستها ضد الهجرة غير الشرعية-، أعلنت حكومة بريطانيا عن معاهدة جديدة مع رواندا، وقدمت مشروع قانون جديد، يعلن أن رواندا بلدا آمنا لطالبي اللجوء، وذلك بعد الصفعة التي تلقتها في منتصف نوفمبر 2023 من جانب المحكمة العليا البريطانية، التي أكدت أن مشروع المملكة المتحدة لإرسال طالبي اللجوء إلى كيجالي غير قانوني.

ففي 14 ابريل 2022، وقعت الحكومة البريطانية برئاسة رئيس الوزراء «بوريس جونسون» آنذاك، اتفاقية شراكة مع حكومة رواندا لإرسال المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعبرون القنال الإنجليزي إلى الدولة الواقعة في شرق افريقيا، وبموجب الاتفاقية سيتم إرسال الأشخاص الذين يصلون إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني أو الذين وصلوا منذ 1 يناير 2022 إلى رواندا لمعالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم، وسيكون لديهم بعد ذلك عدة خيارات؛ إما قبول طلب اللجوء، أو رفض الطلب، والأشخاص في الحالة الثانية، سيكونون أمام خيارين إما التقدم بطلب للحصول على اللجوء وإعادة التوطين في رواندا لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، أو مساعدتهم على العودة إلى بلدهم الأصلي اذا رغبوا في ذلك. وبموجب المعاهدة بين المملكة المتحدة ورواندا، فإن الاتفاقية ستستمر حتى 13 أبريل 2027، مع إمكانية التمديد، ولا يوجد حد أقصى لعدد الأشخاص الذين يمكن للمملكة المتحدة نقلهم إلى رواندا.

ومع ذلك، أثارت هذه الاتفاقية انتقادات داخلية وخارجية واسعة، بين رافضين للاتفاق ذاته، ومؤيدين له، لكنهم متحفظين على الدولة المضيفة (رواندا) بسبب سجلها في حقوق الإنسان، والتشكيك في قدرتها على استضافة وإدارة طالبي اللجوء، فضلًا عن الإشكاليات القانونية التي أحاطت بالصفقة، ما دفع الكثير من المحامين إلى رفع دعاوى قضائية لبطلان الصفقة ووقف العمل بها.

في سياق متصل، كان من المقرر أن تنطلق الرحلة الأولى التي تقل 7 من طالبي اللجوء إلى رواندا في 14 يونيو 2022، وقد ألغيت هذه الرحلة قبل حوالي ساعتين من موعد إقلاعها بسبب أمر قضائي صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ثم تم الطعن في شرعية «سياسة رواندا» أمام المحكمة العليا في المملكة المتحدة من قبل طالبي اللجوء الذين تم اختيارهم لإعادة التوطين، وفي 15 نوفمبر 2023 قضت المحكمة العليا

وقعت الحكومة البريطانية برئاسة رئيس الوزراء «بوريس جونسون» آنذاك، اتفاقية شراكة مع حكومة رواندا لإرسال المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعبرون القنال الإنجليزي إلى الدولة الواقعة في شرق افريقيا، وبموجب الاتفاقية سيتم إرسال الأشخاص الذين يصلون إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني أو الذين وصلوا منذ 1 يناير 2022 إلى رواندا لمعالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم

بأن خطة اللجوء في رواندا غير قانونية، وأرجعت هذا الحكم إلى عدة أسباب؛ حيث رأت المحكمة أن رواندا ليست دولة آمنة يمكن ترحيل طالبي اللجوء إليها، بسبب سجل البلاد السيئ في مجال حقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى وجود خطر من أن يتم تقييم مطالب اللاجئين المرحلين بشكل خاطئ، فضلا عن احتمال إعادتهم إلى بلدهم الأصلي التي فروا منها، حيث يمكن أن يواجهوا سوء المعاملة - المعروف باسم الإعادة القسرية، حيث أنه بموجب اتفاق مماثل مع إسرائيل، قامت رواندا بترحيل طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأصلية، وبالتالي انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ردا على حكم المحكمة، وبعد ثلاثة أسابيع فقط من الحكم بعدم قانونية «سياسة رواندا»، وقعت لندن وكيغالي معاهدة جديدة للهجرة، تتضمن تعزيز حماية اللاجئين، وقدمت حكومة سوناك مشروع قانون «سلامة رواندا» لدعم تنفيذ المعاهدة الجديدة.

ردا على حكم المحكمة، وبعد ثلاثة أسابيع فقط من الحكم بعدم قانونية «سياسة رواندا»، وقعت لندن وكيغالي معاهدة جديدة للهجرة، تتضمن تعزيز حماية اللاجئين، وقدمت حكومة سوناك مشروع قانون «سلامة رواندا» لدعم تنفيذ المعاهدة الجديدة.

معاهدة جديدة أكثر حماية

في 5 ديسمبر 2023، قدمت حكومة المملكة المتحدة معاهدة جديدة مع رواندا تحدد شروط الشراكة في مجال اللجوء والهجرة، عوضًا عن الاتفاق السابق الذي تم وقف العمل به، ووقع الاتفاقية الجديدة في كيجالي عاصمة الرواندا، وزير الداخلية البريطاني جيمس كليفرلي ووزير الخارجية الرواندي فنسنت بيروتا.

حاولت لندن من خلال المعاهدة الجديدة تلافي الأسباب التي أعاقت تطبيق الاتفاق السابق، وهدفت إلى معالجة المخاوف المثارة من أن رواندا لم تكن دولة آمنة بسبب خطر إرسال اللاجئين من رواندا إلى بلدان قد يتعرضون فيها لخطر سوء المعاملة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، وضعت لندن الاتفاق في شكل معاهدة مُلزمة قانونًا وليس مذكرة تفاهم كسابقتها، وجعلتها تتضمن إنشاء لجنة مراقبة مكونة من 8 أعضاء مستقلين لضمان الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة، مثل ظروف الاستقبال، ومعالجة طلبات اللجوء، ودعم الأفراد لمدة تصل إلى خمس سنوات بعد حصولهم على القرار النهائي لوضعهم، وستعمل اللجنة على تطوير نظام يُمكّن طالبي اللجوء من تقديم شكاوى سرية إليهم مباشرة، بالإضافة إلى ذلك، ستنشئ المعاهدة هيئتين جديدتين ضمن نظام اللجوء الرواندي: «هيئة ابتدائية» ستقوم في البداية بتقييم طلبات اللجوء أو الحماية الإنسانية، وهيئة الاستئناف، والتي ستتألف من قضاة من مزيج من الجنسيات،

لضمان سلامة المهاجرين وعدم ترحيل أي من المهاجرين الذين تم إرسالهم إلى رواندا إلى بلادهم.

وبذلك تختلف المعاهدة الجديدة عن مذكرة التفاهم التي تم استبدالها في بعض النواحي الرئيسية، أبرزها:

أولاً، كونها «معاهدة رسمية»، ملزمة للبلدين بموجب القانون الدولي، وبالتالي سوف تخضع للتدقيق البرلماني من قبل برلماني المملكة المتحدة ورواندا، على عكس الاتفاق السابق الذي أخذ شكل «مذكرة تفاهم» بين حكومتين غير مُلزمة قانونًا.

ثانيًا، تعمل المعاهدة على توسيع نطاق الأشخاص الذين يمكن إرسالهم إلى رواندا، ليشمل إلى جانب طالبي اللجوء أيضًا الأشخاص الآخرين الذين يصلون بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة.

ثالثًا، تتضمن المعاهدة الجديدة ضمانات جديدة مهمة بشأن معاملة الأفراد الذين يتم ترحيلهم من المملكة المتحدة إلى رواندا، وكيفية التعامل مع طلباتهم للجوء، مع ضمان حظر الإعادة القسرية لهم، فبموجب مذكرة التفاهم القديمة، بمجرد نقل الشخص إلى رواندا، إذا تم رفض طلب اللجوء الخاص به، لن يكون مؤهلاً للعودة إلى المملكة المتحدة مرة أخرى، وإنما سيكون عليه البقاء في رواندا، أو يمكن إعادته إلى بلده الأصلي. بينما تهدف المعاهدة الجديدة إلى معالجة هذا القلق من خلال النص على أنه لا يمكن لرواندا إرسال فرد تم نقله (حتى لو لم يتم منحه وضع اللاجئ) إلى أي دولة أخرى - باستثناء إعادته إلى المملكة المتحدة، إذا طلبت المملكة المتحدة ذلك.

رابعًا، اشتملت المعاهدة على آلية لحل النزاعات بين المملكة المتحدة ورواندا، لم تكن متضمنه في الاتفاق السابق. وتنص على أنه في حالة الخلاف يتعين على الأطراف التشاور داخل اللجنة المشتركة، وإذا لم يكن من الممكن تسوية النزاع عن طريق التفاوض، يجوز لأي من الطرفين إحالة الأمر إلى التحكيم الملزم.

> المعاهدة الجديدة قدمت الحكومة البريطانية في 7 ديسمبر 2023، بعد يومين فقط من إعلان المعاهدة، تشريعًا تكميليًا يدعى «مشروع قانون سلامة رواندا»، والذي يهدف إلى تأكيد أن رواندا «دولة آمنة»، ووفقًا للقانون الجديد.

قانون سلامة رواندا

إلى جانب المعاهدة الجديدة قدمت الحكومة البريطانية في 7 ديسمبر 2023، بعد يومين فقط من إعلان المعاهدة، تشريعًا تكميليًا يدعى «مشروع قانون سلامة رواندا»، والذي يهدف إلى تأكيد أن رواندا «دولة آمنة»، ووفقًا للقانون الجديد إذا تمت

الموافقة عليه، وتم إعلان رواندا كوجهة آمنه، فإنه سيسمح للحكومة بتجاهل بعض أقسام قانون حقوق الإنسان في المملكة المتحدة خاصة عندما يتعلق الأمر بطلبات اللجوء المتعلقة برواندا، ويزيد من صعوبة الطعن في عمليات الترحيل في المحكمة. وبذلك، يحاول مشروع القانون عكس النتيجة التي توصلت إليها المحكمة العليا بأن رواندا ليست دولة آمنة، وتسببت في وقف العمل بالاتفاقية السابقة، وبالتالي فهو يستبعد معظم أسباب الطعن في المحاكم المحلية - ولكن ليس كلها.

ففي حين أن مشروع القانون يمنع التحديات المتعلقة بمسألة سلامة رواندا كدولة، فإنه يسمح للفرد بتقديم ادعاء استثنائي، بأن رواندا ليست دولة آمنة في حالة وجود خطر يتعلق بسلامة الظروف التي يعيشها الفرد في رواندا نفسها؛ كأن يكون معرضًا للخطر لأنه قدم تقارير انتقادية عن السلطات الرواندية، ومع ذلك، فإن مشروع القانون يعفي المواطنين الروانديين من إرسالهم إلى رواندا.

وعلى الرغم من الموافقة على مشروع القانون في مجلس العموم في التصويت الأول، بأغلبية 313 صوتًا مقابل 269 صوتًا، لم يحظى بقبول مجلس اللوردات، وطالب بعدد من التعديلات، لتبدأ مرحلة «البينج بونج» البرلمانية بين اللوردات والعموم حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين المجلسين في النهاية لإقرار القانون، حيث يقتضي إقرار التشريع أن يتفق كلا المجلسين على الصياغة، ويمكن أن يتحرك مشروع القانون ذهابًا وإيابًا حتى يتفق كلا المجلسين. وبمجرد إقرار القانون، فسيدخل حيز النفاذ في اليوم الذي تدخل فيه معاهدة رواندا حيز التنفيذ وينطبق على أي قرار بترحيل شخص ما إلى رواندا، بغض النظر عن وقت وصول ذلك الشخص إلى المملكة المتحدة.

وتتوقع حكومة سوناك أن يتم إقرار مشروع القانون بحلول نهاية شهر مارس، ولكن من غير المعروف متى يمكن لهذه الرحلات أن تقلع من الأرض.

تكاليف مرتفعة لخطة رواندا

أشار مكتب التدقيق الوطني (NAO) أنه بالإضافة إلى 240 مليون جنيه إسترليني التي دفعتها بريطانيا بالفعل لرواندا وفقًا للاتفاق السابق (بما في ذلك؛ 20 مليون جنيه إسترليني لدعم تكاليف الإعداد الأولية لنقل الأفراد، و120 مليون جنيه إسترليني لتمويل

مشروع القانون يمنع التحديات المتعلقة بمسألة سلامة رواندا كدولة، فإنه يسمح للفرد بتقديم ادعاء استثنائي، بأن رواندا ليست دولة آمنة في حالة وجود خطر يتعلق بسلامة الظروف التي يعيشها الفرد في رواندا نفسها؛ كأن يكون معرضًا للخطر لأنه قدم تقارير انتقادية عن السلطات الرواندية، ومع ذلك، فإن مشروع القانون يعفي المواطنين الروانديين من إرسالهم إلى رواندا.

التنمية الاقتصادية في رواندا في ابريل 2022؛ و100 مليون جنيه إسترليني في أبريل 2023 لتمويل التنمية الاقتصادية في رواندا)، وافقت الحكومة على دفع 150 مليون جنيه إسترليني إضافية على مدى ثلاث سنوات (50 مليون جنيه إسترليني لكل عام)، و120 مليون جنيه إسترليني بمجرد إعادة توطين أول 300 طالب لجوء. وستدفع وزارة الداخلية الأموال إلى حكومة رواندا من خلال صندوق يسمى صندوق التحول الاقتصادي والتكامل.

إلى جانب هذا، ستدفع بريطانيا 20 ألف جنيه إسترليني تودع في الصندوق لكل فرد يتم نقله، فضلًا عن دفع الحكومة البريطانية لرواندا حوالي 150 ألف جنيهًا إسترلينيًا لتغطية تكاليف كل فرد يتم إعادة توطينه، وستتوقف هذه المدفوعات بمجرد أن يختار الشخص مغادرة رواندا، وفي هذه الحالة ستقدم حكومة المملكة المتحدة لرواندا دفعة لمرة واحدة بقيمة 10000 جنيه إسترليني لكل فرد للمساعدة في تسهيل مغادرتهم الطوعية.

وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة لخطة رواندا إلا أن حكومة المملكة المتحدة تؤكد أن تكاليف معالجة طلبات اللجوء في المملكة المتحدة ستكون أعلى بكثير من معالجتها في رواندا، حيث يكلف اللاجئون دافعو الضرائب أكثر من 3 مليار جنيه إسترليني سنويا لمعالجة طلبات اللجوء، وكذا تبلغ تكلفة إيواء المهاجرين الذين ينتظرون القرار في الفنادق وأماكن الإقامة الأخرى نحو 8 ملايين جنيه إسترليني يوميا.

فضلًا عن المكاسب السياسية الأخرى التي قد تحققها الخطة لحكومة بريطانيا، حيث ستستخدمها في الأساس كوسيلة لردع المهاجرين غير الشرعيين، بما يدعم الخطة الأوسع لرئيس الوزراء البريطاني «سوناك» الذي جعل «إيقاف القوارب» إحدى أولوياته الخمس الأولى، ويريد أن تغادر أولى رحلات الترحيل في الأشهر القليلة المقبلة - قبل الانتخابات العامة المتوقعة في النصف الثاني من هذا العام - حتى يتمكن من الوفاء بتعهده «بإيقاف القوارب".

ستدفع بريطانيا 20 ألف جنيه إسترليني تودع في الصندوق لكل فرد يتم نقله، فضلاً عن دفع الحكومة البريطانية لرواندا حوالي 150 ألف جنيهًا إسترلينيًا لتغطية تكاليف كل فرد يتم إعادة توطينه، وستتوقف هذه المدفوعات بمجرد أن يختار الشخص مغادرة رواندا.

تحديات قائمة

يواجه مشروع قانون سلامة رواندا عدد من الانتقادات بسبب تجاوزه لإلتزامات المملكة المتحدة الدولية بشأن حماية حقوق اللاجئين، فضلًا عن المخاوف المتعلقة بسيادة القانون والفصل بين السلطات في بريطانيا، إلى جانب الشكوك المثارة حول التناقض بين التزامات رواندا والمملكة المتحدة في المعاهدة والقانون،

فبينما تُلزم المعاهدة رواندا بالالتزام باتفاقية اللاجئين، نجد أن مشروع القانون يستبعد صراحة اتفاقية اللاجئين، وغيرها من الالتزامات الدولية، من النظر داخل المملكة المتحدة.

ومن دواعي القلق الأخرى أنه إذا تم إقرار مشروع القانون، فقد يكون له تأثير معدي على الدول الأوروبية الأخرى، ويخاطر بتقويض المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والنظام الدولي للاجئين ككل، خاصة في ظل تفاقم أزمة الهجرة، واتجاه عدد من الدول الأوروبية إلى تشديد إجراءات اللجوء في الآونة الأخيرة.

بالإضافة لذلك، يرى العديد من منتقدي القانون والمعاهدة الجديدة مع رواندا أن المشكلة لا ترتبط فقط بمدى إلزام المعاهدة قانونًا أو أنها لم تكن وقائية بشكل كافٍ، وإنما يتعلق الأمر بأن رواندا لا تمتلك القدرة العملية على الوفاء بالضمانات التي قدمتها لحكومة المملكة المتحدة، على الأقل في المدى القصير، وأن إقرار لندن قانون سلامة رواندا لا يغير تقييم المحكمة العليا القائل بأن رواندا ليست بلدًا آمنًا، وأن الأمر سيتطلب تقديم المزيد من الأدلة لإثبات مدى إصلاحات رواندا الرامية إلى تعزيز ممارساتها في مجال حقوق الإنسان.

فضلًا عن عدم اليقين بشأن التأثير الرادع لسياسة رواندا الذي تزعمه حكومة «سوناك»، والتساؤل الذي يثار حول مدى احتمالية أن يؤدي الترحيل إلى رواندا للحد بشكل ملموس من الدخول غير القانوني إلى المملكة المتحدة - خاصة وأن رحلة القارب الصغيرة الخطيرة في حد ذاتها لم تكن كافية لثني الكثير من الناس.

يرى العديد من منتقدي القانون والمعاهدة الجديدة مع رواندا أن المشكلة لا ترتبط فقط بمدى إلزام المعاهدة قانونًا أو أنها لم تكن وقائية بشكل كافٍ، وإنما يتعلق الأمر بأن رواندا لا تمتلك القدرة العملية على الوفاء بالضمانات التي قدمتها لحكومة المملكة المتحدة.

إطلاق خطة مؤقتة للهجرة الطوعية لكيجالي

على الرغم من المحاولات المستمرة على مدار ما يزيد عن عامين، لرئيس الوزراء البريطاني السابق «بوريس جونسون»، ورئيس الحكومة الحالي «ريشي سوناك» لدعم مخطط الهجرة بين لندن وكيجالي، والدفع به لمرحلة التنفيذ، في محاولة لتقليل أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة، باعتباره أحد التعهدات الانتخابية الرئيسية لحزب المحافظين الذي يتزعمه سوناك، إلا أن مخططهم لا يزال يواجه العديد من التحديات والعقبات في التنفيذ، ما جعل موعد بدأ العمل بالاتفاق غير معروف حتى الآن.

ومع ذلك، يبدو أن رئيس الوزراء البريطاني «سوناك» مصمم على ترحيل أول اللاجئين لكيجالي في أسرع وقت ممكن، قبل موعد الانتخابات المقبلة، ولحين البت في مسألة المعاهدة والقانون الجديد لرواندا، قدمت حكومة «سوناك» «خطة مؤقتة» للتعامل مع المهاجرين، بموجب الاقتراح الجديد، سيحصل المهاجرون الذين يختارون السفر إلى رواندا طوعًا على ما يصل إلى 3000 جنيه استرليني بالإضافة إلى دعم إضافي. وذلك في إطار خدمة العودة الطوعية الحالية لوزارة الداخلية، والتي بموجبها يمكن لبعض طالبي اللجوء والأشخاص الذين ليس لديهم إذن بالبقاء في المملكة المتحدة التقدم بطلب للحصول على الدعم المالي للعودة إلى وطنهم الأصلي، لكنها مع ذلك ستكون المرة الأولى التي يُدفع فيها للمهاجرين مقابل مغادرة المملكة المتحدة دون العودة إلى بلدهم الأصلي. وتشير التقارير إلى إن أولئك الذين يختارون إعادة توطينهم سيحصلون كذلك على دعم من السلطات الرواندية لبرامج الإسكان والاندماج، بينما لن يتمكن طالبي اللجوء الذين يرفضون الحافز المالي من العمل رسميًا أو المطالبة بالمزايا في المملكة المتحدة.

وتعتقد حكومة «سوناك» أن المخطط الجديد يمكن تطبيقه بسرعة، على أمل أن تقلع أول طائرة من لندن إلى كيجالي في غضون أيام أو أسابيع قليلة، لأنه يعتمد على الهياكل الواردة في الاتفاقية القائمة بالفعل مع رواندا، بالإضافة إلى العمليات الحالية للعودة الطوعية التي تنفذها لندن، والتي أعادت بها حوالي 19 ألف مهاجر إلى بلدانهم الأصلية في عام 2023، وبالتالي يمكن لحكومة سوناك الاعتماد على هذه الخطة مؤقتًا لحين بدأ تنفيذ معاهدة رواندا

وأخيرًا، في حين أن المعاهدة ومشروع القانون الجديد اللذان أعلنتهما حكومة بريطانيا يمثلان جهداً متجدداً لتمكين سياسة رواندا، إلا أنهما لا يزالان يواجهان العديد من العقبات في التنفيذ، ويبدو أن المناوشات البرلمانية والقضائية الجارية إن لم توقف خطة إرسال اللاجئين إلى كيجالي، فعلى الأقل ستعطلها لبعض الوقت، ما قد يؤثر على شعبية حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة، ما لم يتم تداركه سريعًا. ومن جهة أخرى، فإن اتفاق المملكة المتحدة المثير للجدل مع رواندا لنقل بعض طالبي اللجوء إلى كيجالي ليس سوى حلقة جديدة في سلسلة واسعة النطاق بدأت تتخذها بعض البلدان ذات الدخل المرتفع للتخلص من مسؤولية المهاجرين وإلقائها على عاتق دول أخرى مقابل دفع أموال لهم.

تعتقد حكومة «سوناك» أن المخطط الجديد يمكن تطبيقه بسرعة، على أمل أن تقلع أول طائرة من لندن إلى كيجالي في غضون أيام أو أسابيع قليلة، لأنه يعتمد على الهياكل الواردة في الاتفاقية القائمة بالفعل مع رواندا، بالإضافة إلى العمليات الحالية للعودة الطوعية التي تنفذها لندن، والتي أعادت بها حوالي 19 ألف مهاجر إلى بلدانهم الأصلية في عام 2023.

دلالات تعيين مبعوث أمريكي جديد للسودان على خلفية تحولات الوضع الميداني

صلاح خليل -خبير بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد مرور قرابة عام من الحرب في السودان، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والتي دارت أبرز مجرياتها في ولاية الخرطوم، بمدنها الثلاثة، تمكن الجيش من تحقيق العديد من المكاسب الميدانية، حيث تبقي القليل من جيوب القوات على مستوى الخرطوم، خاصة بعد استعاد الجيش مبنى الإذاعة والتلفزيون والجزء الغربي من القيادة العامة. وقد كانت هذه الخطوة دافعا للجيش بتوسيع عملياته العسكرية في مختلف ساحات القتال، حيث نفذ سلاح الطيران غارات جوية عنيفة واشتباكات على مستوى المشاة فى غرب كردفان وشمال دارفور.

بعد مرور قرابة عام من الحرب في السودان، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والتي دارت أبرز مجرياتها في ولاية الخرطوم، بمدنها الثلاثة، تمكن الجيش من تحقيق العديد من المكاسب الميدانية، حيث تبقي القليل من جيوب القوات على مستوى الخرطوم، خاصة بعد استعاد الجيش مبنى الإذاعة والتلفزيون والجزء الغربي من القيادة العامة. وقد كانت هذه الخطوة دافعا للجيش بتوسيع عملياته العسكرية في مختلف ساحات القتال، حيث نفذ سلاح الطيران غارات جوية عنيفة واشتباكات على مستوى المشاة فى غرب كردفان وشمال دارفور.

وعلى خلفية هذه التغيرات الميدانية، عينت الولايات المتحدة السفير "توم بيرييلو" مبعوثا لجديد للسودان فى مسعى منها لاستعادة زمام المبادرة في الازمة السودانية، إذ يبدو أن الوساطة والعقوبات التي فرضتها واشنطن على طرفي الصراع لم تحقق الاهداف الأمريكية ولم تكن كافية لوقف الصراع الدائر بينهما، كما لم تسهم تلك الضغوطات في فتح مسارات لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين فى عدة ولايات مختلفة، والحد من ظاهرة تنامي العنف والفوضى، خصوصا بعد أن فشلت جميع المبادرات لوقف الاقتتال بين طرفي الصراع فى السودان، وبعد أن تعثرت العديد من الجولات التفاوضية فى منبر جدة برعاية سعودية امريكية، كما فشلت المحاولات الحثيثة لهيئة الإيقاد الاتحاد الإفريقي، وكذلك دول جوار السودان حيث لم يكتب لأي منها النجاح.

تحولات الوضع الميداني للمعارك في السودان

شهد الوضع الميداني في السودان تحولات مهمة مثلت نقلة نوعية كبيرة للجيش فى استراتيجيته التي تستهدف سحق القوات واستعادة الاستقرار في السودان ككل. ومع أن هناك بعض الجيوب التي ما تزال في قبضة القوات، لكن استعاد الجيش زمام المبادرة والحقت بهم خسائر بشرية في العديد من التمركزات التي كانوا يتحصنون بها، كما شاركت وحدات من جهاز الأمن المتحصنة بمقر جهاز المخابرات العامة بحي كوبر بالخرطوم بحري في القتال إلى جانب قوات الجيش لصد الهجوم على سلاح الإشارة.

1. تقدم الجيش في ولاية الخرطوم ومدنها الثلاث

انتقل الجيش السوداني، من الوضع الدفاعي إلى الوضع الهجومي، واستعاد المناطق الإستراتيجية من قوات الدعم السريع،

عينت الولايات المتحدة السفير "توم بيرييلو" مبعوثا لجديد للسودان فى مسعى منها لاستعادة زمام المبادرة في الازمة السودانية، إذ يبدو أن الوساطة والعقوبات التي فرضتها واشنطن على طرفي الصراع لم تحقق الاهداف الأمريكية ولم تكن كافية لوقف الصراع الدائر بينهما، كما لم تسهم تلك الضغوطات في فتح مسارات لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين فى عدة ولايات مختلفة

وأقام نقاط تفتيش لتعزيز مكاسبها حول المناطق الحيوية فى الخرطوم. ومنذ يناير الماضي بدأت الجيش السوداني، هجوما منسقا ضد قوات الدعم السريع على جبهات مختلفة في سواء كان فى مدن الخرطوم الثلاثة، واستعادت السيطرة على عدة مناطق، أو على العديد من المناطق التي تتواجد بها القوات. من ناحية أخرى يلاحق الجيش قوات القوات بعد هروبها منطقة جبرة جنوب الخرطوم، حيث يواصل الجيش تقدمه نحو السوق المركزي والمدينة الرياضية حيث تتمركز قوات للدعم السريع منذ قبل الحرب باعتبارات تتعلق بتسليم لجنة التمكين في هذه المنطقة الإستراتيجية للقوات.

2. دارفور ومعارك الفاشر

تعاملت قوات المشاة والطيران الحربي مع أهداف لقوات الدعم السريع في "الفاشر" بولاية شمال دارفور، مما يعنى أن انسحاب الجيش السوداني من بعض ولايات دارفور كان لأسباب تكتيكيه في إطار خطة عسكرية للحفاظ على جنوده، وليس الأرض، وبالتالي لم تحدث أي اشتباكات في العديد من المواقع، ولكن تغيرت تلك الإستراتيجية وعاد الجيش للهجوم فى العديد من المسارات. واستعاد الجيش الأراضي التي فقدها بعد إحكام سيطرته على اغلب مدينة الخرطوم كما يعمل الجيش على خطط عسكرية واضحة بعد تقييم شامل للوضع في دارفور، ولا يزال الجيش متمركز في مدينة الفاشر وضواحيها بولاية شمال دارفور، وهي ذات قيمة استراتيجية ورمزية كبيرة لأنها هي العاصمة السياسية والتاريخية لدارفور.

وقد شهدت مناطق التماس بمدينة الفاشر معارك عسكرية ضاربة بين الجيش السوداني، معززا بالحركات المسلحة، وقوات الدعم السريع، مع التزامن مع تلك المعارك شن الطيران التابع للجيش غارات وطلعات جوية مستهدفا القوات التي تكبدت العديد من الخسائر فى الأفراد والعتاد العسكري. ومن جهتها أطلقت قوات الدعم السريع نيران مضاداتها الأرضية لصد غارات الطيران الحربي على مواقعها شمال وشرق الفاشر. كما فشلت قوات الدعم السريع فى تحييد الحركات والفصائل المسلحة التي تنتشر قواتها في الفاشر، أو حتى شراء ذمم الحركات الأكثر تنظيما وقوة مثل حركتى العدل والمساواة تحت قيادة الدكتور جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان برئاسة مينى أركو مناى. فيما أعلنت أكبر حركتين مسلحتين فى دارفور انضمامهما إلى الجيش.

تعاملت قوات المشاة والطيران الحربي مع أهداف لقوات الدعم السريع في "الفاشر" بولاية شمال دارفور، مما يعنى أن انسحاب الجيش السوداني من بعض ولايات دارفور كان لأسباب تكتيكيه في إطار خطة عسكرية للحفاظ على جنوده، وليس الأرض، وبالتالي لم تحدث أي اشتباكات في العديد من المواقع، ولكن تغيرت تلك الإستراتيجية وعاد الجيش للهجوم فى العديد من المسارات. واستعاد الجيش الأراضي التي فقدها بعد إحكام سيطرته على اغلب مدينة الخرطوم.

3. مدينة بابنوسة

نفذت الفرقة 22 مشاة، هجوما كبيرا على معاقل قوات الدعم السريع فى مدينة "بأبنوسة" مناطق قبائل المسيرية، تلك العملية دفعت قبائل عموم المسيرية باتخاذ مسارات داعمة للجيش نتيجة لتفاقم الأوضاع الإنسانية فى تلك المنطقة، حيث خرجت كل المستشفيات والمراكز الصحية عن الخدمة، كما توقفت مصادر المياه في المدينة. حيث تبعد المدينة بنحو 600 كيلو متر عن الخرطوم، وتعد واحدة من المدن الإستراتيجية بفضل ربطها غرب السودان وشماله وشرقة بخطوط سكة حديد. حيث زادت وتيرة المعارك والمواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في مدينة بابنوسة بولاية غرب كردفان لليوم الرابع دون توقف، وتركت أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف القوات، وبعض المدنيين وقد تم تدمير قوة تابعة للقوات فى محيط المدينة.

4. ردود فعل قوات الدعم السريع

لا تزال قوات الدعم السريع تحاول وتسعي على السيطرة على مواقع رئيسية بعد فقدانها مدينة ام درمان، بما في ذلك مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون. وإجبار القوات في نهاية المطاف على الخروج من المدينة. ومع ذلك، قد تستمر القوات الدعم السريع في التحايل على سلاح الإشارة التابع للجيش وإعاقة المزيد من تقدم القوات المسلحة السودانية، وبالتالي الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء من أم درمان. والأهم من ذلك، أن سلاح المهندسين أقل تجهيزا من الناحية العددية والعسكرية من الجيش السودانى. فى مدينة الخرطوم بحرى، شن الجيش السودانى أيضا هجوما على بقايا القوات المتمركزة في شمال وشرق بحري، ولكن غارات الجيش والمشاة، تمكن من تكبيدهم عتاد عسكريا وبشريا، قام الجيش السودانى بتوسيع سيطرته حول هذه القواعد وفي الأحياء المحيطة بها.

دلالات تعيين مبعوث أمريكي للسودان

شهدت الأسابيع الماضية حراكا سياسيا متسارعاً واكب إعلان الولايات المتحدة تعيين مبعوث جديد إلى السودان، مع دعوات إقليمية ودولية لإنهاء الحرب فى السودان الذى بدأ عمله بجولة إقليمية لبحث مسارات استعادة السلام في السودان. وللسفير بيرييلو خبرة كبيرة فى ملف دارفور، بالإضافة إلى كونه مبعوث لمنطقة البحيرات الكبرى في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. كما أن من مهام تعينه عليه تفادى المقاربة التى سبقه سلفه التى أدت إلى تفاقم الأوضاع فى البلاد بأن يكون حاسما ومراعيا للمساعي السابقة التي فشلت، وكانت بعيدة عن تحقيق النتائج وأدت إلى تدهور الوضع.

إضافة إلى ذلك ثمة دوافع أخرى دفعت الإدارة الأمريكية بتعين مبعوثا للسودان جديد أهمها عودة العلاقة بين السودان وإيران، وما أثارته من شكوك واشنطن، عن نوايا طهران فى أعادة تموضعها وتوسيع نفوذها على البحر الأحمر. وكذلك تخوف الإدارة الأمريكية من تكوين تحالف بين الجيش السوداني وإيران، لتعزيز طهران ويجعلها قوة هائلة فى الممرات المائية الإستراتيجية فى منطقة القرن الإفريقي. هذا بجانب اقتراب موعد عقد الانتخابات الأمريكية، والتي أجبرت الديمقراطيون للعمل لإنهاء الحرب فى السودان، كواحدة من الإنجازات.

1. اتجاهات الانخراط الأمريكي في الأزمة السودانية

هناك مجموعة من الاتجاهات التي تميز الانخراط الأمريكي في الأزمة السودانية، والتي تشمل:

- **التطبيع مع إسرائيل كأولوية:** كان سقف الدور الأمريكي فى السودان محدودا والتعاطي مع حالة التغيير التى حدثت منذ سقوط نظلم البشير، كما أن إدارة الرئيس جو بادين، لم تكن معنية بعملية التحول الديمقراطي فى السودان وأيضا ليس

من أولوياتها، كما حدث فى بعض بلدان الربيع العربي. اتضح من بداية الانتقال سعي الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي، فى مساعدة الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام السابق، فى عملية التطبيع مع إسرائيل.

- **الحفاظ على مساحة للبراجماتية السياسية:** تركت واشنطن المشهد السياسي فى السودان، إلى الوكلاء الإقليميين الذين يلعبون دورا مهما فى الفضاء الإقليمي للفواعل الغربية. وظهر الموقف الأمريكي الذي اتسم بالضعف خاصة فيما يتعلق بالعنف والانتهاكات ضد المتظاهرين. وهذا الأمر كشفته جلسة لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكي فى فبراير 2022، حيث فشلت مساعدة وزيرة الخارجية "مولى في"، فى إدانة الجرائم التي ارتكبت في فض اعتصام القيادة العامة. مما يشير إلى طبيعة النهج البراجماتى والمؤسساتي التي تتبعه إدارة جو بايدن للاعتبارات مصالحها، بدلا من عملية التحول الديمقراطي.
- **الحفاظ على علاقات متوازنة مع أطراف الصراع:** ظلت إدارة الأمريكية منفتحة على عملية المسارات المتقاطعة مع طرفي الصراع فى السودان، بالتساوي دون النظر على تداعيات حالة الانقسام التى كانت واضحة فى المسارين العسكري والسياسي فى البلاد. بالإضافة إلى المبدأ الأساسي للإدارة الأمريكية القائم على الشراكة بين المكونين العسكري والمدني. وتجاهلت الإدارة الأمريكية طبيعية الأوضاع السياسية والأمنية الهشة فى الدولة السودانية ودول جوارها. فضلا عن عدم تماسك المكون المدني من حيث الأهداف والرؤى وشكل البناء التنظيمي، تلك الأسباب دفعت الإدارة الأمريكية غير قادرة فى اتخاذ قرارا حاسما، بين المكون العسكري والمدني، فكلاهما داخله خلافات فى مراكز القوى، ولكن الجيش كان أكثر تماسكا من المكون المدني.
- **الاستمرار في تبني توجه محافظ:** جانب أخر يتعلق بفشل الجهود الأمريكية فى كبح طرفي الصراع لوقف الحرب، كما فشلت أيضا فى اتخاذ قرارات أو عقوبات للداعمين والفاعلين الإقليميين فى الأزمة، فضلا عن الضغوطات القوية التي قادها مشرعون أميركيون على الإدارة الأمريكية، باتخاذ نهجا أكثر قوة تجاه الأزمة السودانية، من أجل تصحيح مسار الحرب الدائرة فى السودان، وأيضا الحد من الجرائم والانتهاكات الكبيرة التى طالت المدنيين العزل، وقفا لما نشرته فورين بوليسي.

> **سيجد المبعوث الأمريكي نفسه امام حرب أهلية يصر فيها طرفي الصراع على خوضها حتى النهاية، مع وجود تناقضات إقليمية واسعة النطاق تغذي الصراع في الداخل، فضلا عن وجود إيران ودخولها على خط الصراع سوف يعقد من مهمة المبعوث الأمريكي، إذ يبدو ان حكومة السودان قد عكست مسار علاقاتها مع إيران لا سيما على المستوى العسكري، وهو ما مكن الجيش السوداني من تحقيق نجاحات مهمة على الأرض. وتتخوف واشنطن من تمدد إيران مرة أخرى فى المنطقة.**

- **الاهتمام بالتداعيات الإقليمية للصراع في السودان:** فشلت الإدارة الأمريكية فى إدانة الجهات الخارجية الفاعلة فى الأزمة، بما فى ذلك حلفاء لها، فى الوضع الغير مستقر فى السودان، منذ عام 2019، مما شكل لاحقا من عدم استقرار السودان ومحيطه الإفريقي. ظلت الولايات المتحدة على الهامش إلى حد كبير، وكانت منشغلة بالمخاوف من تفكك إثيوبيا المجاورة، وكانت ايضا منقسمة داخليا حول كيفية التعامل مع الأزمة السودانية. تلك الرؤية كشفة تعقيد الجهود الرامية إلى صياغة إستراتيجية إمريكية لحل الأزمة السياسية قبل ان تتطور لاحقا وتتحول إلى حرب شرسة بين الجيش وقوات الدعم السريع.

2. تحديات رئيسية للمبعوث الأمريكي الجديد

سيجد المبعوث الأمريكي نفسه امام حرب أهلية يصر فيها طرفي الصراع على خوضها حتى النهاية، مع وجود تناقضات إقليمية واسعة النطاق تغذي الصراع في الداخل، فضلا عن وجود إيران ودخولها على خط الصراع سوف يعقد من مهمة المبعوث الأمريكي، إذ يبدو ان حكومة السودان قد عكست مسار علاقاتها مع إيران لا سيما على المستوى العسكري، وهو ما مكن الجيش السوداني من تحقيق نجاحات مهمة على الأرض. وتتخوف واشنطن من تمدد إيران مرة أخرى فى المنطقة، إضافة إلى ذلك لا تتمتع الولايات المتحدة بالمصداقية اللازمة لقبول وساطتها كشريك نزيه من جانب أطراف الصراع، وكذلك تلقى حرب غزة بظلالها على المشهد برمته، لا سيما صورة الولايات المتحدة المتآكلة، ونفوذها الإقليمي المعرض للتهديد، في ظل هجمات الحوثيين على حركة الملاحة البحرية في المنطقة.

كما أن رصيد الولايات المتحدة المتآكل على صعيد القارة الأفريقية يضعف جهودها الدبلوماسية في السودان، فالولايات المتحدة، كقوة عظمى، عانت كثيرا فى النكسات والضربات الموجعة فى الآونة الأخيرة فى القارة الإفريقية، خاصة فى القضايا المعقدة والتي تجد منافسين أقوياء، حيث فشلت النخبة السياسية الأمريكية في تعاطيهم حيال فهم طبيعة الدول الإفريقية التى لا زالت تعانى من بناء الأمة والهوية. وبالتالي افتقار الإدارة الأمريكية إلى رؤية استباقية أو استراتيجية متماسكة، يسمح للقوى الإقليمية الأخرى بملء الفراغ. لذلك إن واشنطن ليس لديها أي شيء سوى الخيارات السيئة في السودان، ولا تملك الولايات المتحدة أدوات كثيرة للضغط على الجيش من الناحية العسكرية.

الخلاصة:

يمكن القول بأن الولايات المتحدة، على الرغم وضع إستراتيجية، خاصة بالقارة الإفريقية بشكل عام وجنوب الصحراء بشكل خاص إلا أنها، أصبحت مجرد واحد من بين الحشد من اللاعبين الدوليين داخل إفريقيا. كما أن الولايات المتحدة هى فقط لا تزال متشددة فيما تطلبه من السودان بأن يكون خاضعا لأجنداتها المحددة حتى فى العلاقات حتى علي مستوى العلاقات الدولية. فبدلا من زيادة واشنطن مشاركتها مع جميع الإطراف السودانية والإقليمية ذات الصلة بدعم استقرار السودان، وفى مقدمتهم مصر اتجهت إلى بعض الفواعل التى تعمل على عدم استقرار المنطقة.

تحديات الحضور الصيني في افريقيا

هنا رامي - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ تسعينيات القرن العشرين حرصت الصين على تكريس مظاهر حضورها في القارة الافريقية، سعيًا لتأكيد مكانتها في القارة وهو ما واكب تراجعاً لنفوذ الدول الغربية. وبعد أن توسعت العلاقات بين الصين والدول الأفريقية خلال العقود الأخيرة، أصبحت الصين تعد أكبر شريك تجاري رئيسي لقارة إفريقيا، كما ضخت الصين استثمارات كبيرة في مشروعات البنية التحتية والتعدين في العديد من دول القارة. حيث أظهرت بيانات الهيئة الوطنية العامة للجمارك أن التجارة بين الصين وإفريقيا وصلت إلى 254.3 مليار دولار في 2021، بزيادة 35.3% على أساس سنوي.

ومع ذلك لم يسلم الحضور الصيني في أفريقيا من المشكلات. حيث تحمل أنشطة العملاق الاقتصادي الصيني في إفريقيا طبيعة مختلطة، حيث توصف من جهة بأنها "نافعة" او مفيدة عندما ينظر إليها على أنها تسهم في إرساء أسس للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال مشاريع البنيات الأساسية. لكنه من جهة أخرى تعد "ضارة" عندما تمثل سعي الصين لاستغلال والحصول على الموارد الطبيعية والإضرار بجهود الأفارقة لتحسين الاقتصاد الوطني وبناء تنمية مستدامة، نتيجة تغليب الصين أولوياتها الاقتصادية والأمنية على مصالح الدول الأفريقية في الشراكات التي تنشأ بين الجانبين. وتسعى الورقة للوقوف على أبرز التحديات التي تواجه مستقبل الحضور الصيني في أفريقيا.

1. الاستعمار الصيني الجديد

شهد العالم علي مدار العصور أشكالا واضحة وصريحة من الاستعمار، الذي كان يعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية، والذي يتسبب في غزو الدول واحتلالها بل ويحصد الموارد الطبيعية بشكل كبير . ولكن بات للاستعمار الجديد طرق مختلفة وحديثة لا يقتصر فقط على الجانب العسكري، لأن الأسلوب القديم أصبح غير مقبول سياسيا ومكلفا اقتصاديا. فبعد تحرر القارة الافريقية من الاستعمار الأوروبي الذي كان متوغلًا بداخلها في القرون الماضية، تجد نفسها امام خطر قوي استعمارية جديدة، متمثلة في التمدد الصيني.

ومن بين النماذج الدالة علي الاستعمار الصيني في افريقيا تظهر ازمة الديون. حيث تأتى القروض الصينية الممنوحة للدول الافريقية بشروط صعبة، تعثر هذه الدول عن السداد بل وتدخلها في ازمة " فخ الديون "، حيث تقدم هذه القروض الصينية بمعدَّل فائدة 4% وفترة سداد 10 أعوام في مقابل القروض الممنوحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمعدَّل فائدة 1% وفترة سداد 28 عاماً.

فعلى رغم ان زامبيا كانت واحدة من الشركاء الأفارقة البارزين للصين، الا من أكثر الدول الأفريقية تضرراً من الديون الصينية، التي تبلغ 5.78 مليار دولار، وهو ما دفع حكومة زامبيا لإعلان تعثرها عن سداد جزء من ديونها في عام 2020. أضف علي ذلك، إقراض الصينُ غانا أكثر من 17 مليار دولار أمريكي لتمويل مجموعة من مشاريع البنية التحتية: بداية من مشاريع الطاقة الكهرومائية، ووصولاً إلى أنظمة الإنترنت. ونتيجة لذلك، تزايدت ديون غانا مع تزايد الإقراض الصيني، مما وضع هذه الدولة على رأس القائمة الأخيرة للبلدان المعرَّضة لخطر التعثر عن السداد.

النماذج الدالة علي الاستعمار الصيني في افريقيا تظهر ازمة الديون. حيث تأتى القروض الصينية الممنوحة للدول الافريقية بشروط صعبة، تعثر هذه الدول عن السداد بل وتدخلها في ازمة " فخ الديون "، حيث تقدم هذه القروض الصينية بمعدَّل فائدة 4% وفترة سداد 10 أعوام في مقابل القروض الممنوحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمعدَّل فائدة 1% وفترة سداد 28 عاماً.

وتعمل الصين على استغلال تدهور الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في تعثر البلدان الافريقية في دفع الديون وذلك من خلال احتكار والهيمنة على **معظم القطاعات الحيوية** والتي تتمثل في النفط والموانئ والبنية التحتية. فبحلول عام 2013 عندما أصبح " شي جين بينغ " رئيسًا للصين حرصت الصين على اتباع استراتيجية الانفتاح الخارجي، وتعني تشجيع الشركات الصينية على ممارسة الأعمال في الخارج؛ بحثًا عن الأسواق والمواد الخام وهو ما أدى لحضور صيني مكثف في أفريقيا منذ ذلك الحين. فبعد أن كانت الشركات الغربية مسؤولة عن إقامة وتشغيل 37 % من مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، 12 % فقط للصين، استطاعت الصين في وقت قصير الاستحواذ على أكثر من 31 % من عقود البنية التحتية في إفريقيا. ونتيجة لاعتماد الدول الأفريقية على التمويل الصيني بكثافة في السنوات الأخيرة، تضاعف حجم القروض الصينية، وهو ما صاحبه رفض الصين اتخاذ خطوات من شأنها إعفاء الدول الأفريقية من ديونها بنسب مؤثرة. وأمام هذا الوضع بدأت الصين في مقايضة الديون مع الدول الأفريقية لتقوم بالاستحواذ الموانئ والسكك الحديد وغيرها من مشاريع البنية التحتية الحيوية المستخدمة كضمان للقروض. وتعد كينيا من ابرز الدول الافريقية التي عانت من الاحتكار في بنيتها التحتية من جانب العملاق الصيني.

ايضًا، لطالما حرصت الصين على **توسيع حجم العمالة الصينية في افريقيا**، فهي لا تقيس أهدافها الاستثمارية بمعيار الربح المالي المباشر وحده، ولكن بعدد الأفراد الصينيين الذين تتمكن من تشغيلهم في هذه المشروعات. وفي أوائل القرن الواحد والعشرين، كان لدى الصين هدف واضح وهو أن يكون لديها عشرة ملايين مواطن صيني في القارة الأفريقية بحلول عام 2010 وقد تم تحقيقه. علاوة على ذلك، تفاقمت مشكلات الدول الأفريقية من استقبال العمالة الصينية. فبجانب ما تشكله من ضغط على قطاع التشغيل في دول تعاني أصلاً من ارتفاع معدلات البطالة، تظهر مشكلة عدم قدرة العمال المهاجرين الصينيين على تعلم اللغة الإنجليزية بسرعة في أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية في الأجزاء الناطقة بالفرنسية ما جعلهم بسهولة أهدافًا للأنشطة الإجرامية أو حتى يؤدي بهم إلى تجاهل القوانين والاتفاقيات المحلية، فضلاً عن اتجاه نسبة من العمالة الصينية لممارسة أعمال غير مشروعة بغرض الاستفادة المادية. حيث اتخذت غانا إجراءات صارمة ضد تعدين الذهب غير القانوني في عام 2013، واعتقلت أكثر من 160 مواطنًا صينيًا، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن العديد من عمال المناجم ألقوا باللوم في عدم إلمامهم بالمبادئ المحلية على الاختلافات اللغوية.

حرصت الصين على توسيع حجم العمالة الصينية في افريقيا، فهي لا تقيس أهدافها الاستثمارية بمعيار الربح المالي المباشر وحده، ولكن بعدد الأفراد الصينيين الذين تتمكن من تشغيلهم في هذه المشروعات. وفي أوائل القرن الواحد والعشرين، كان لدى الصين هدف واضح وهو أن يكون لديها عشرة ملايين مواطن صيني في القارة الأفريقية بحلول عام 2010 وقد تم تحقيقه.

2. التيارات الشعبية المناهضة للتواجد الصيني في افريقيا

خلقت طبيعة الاستثمارات والأنشطة التجارية الصينية عدم ثقة ومخاوف كبيرة بشأن نفوذ الصين، مع اتهام الصين بالتنافس بشكل غير عادل مع الشركات المحلية بسلع منخفضة التكلفة والجودة. فقد ظهرت نماذج عديدة لحركات احتجاجية تقودها احزاب سياسية وحركات مدنية مناهضة للتواجد الصيني وللمشاركة والاستثمارات الصينية من قبل الدول الافريقية وزعماءها.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما شهدته زامبيا من توظيف زعيم حزب الجبهة الوطنية المعارض الرئيسي في زامبيا مايكل ساتا مناهضة الصين في حملته الرئاسية عام 2011 وهو ما ساهم في فوزه بالرئاسة في ظل التأييد الشعبي الكبير لهذا التوجه، خاصة بعد تعهده بترحيل المستثمرين الأجانب وأصحاب الأعمال وبالأخص الصينيين، إذا تم انتخابه. كما اتهم ساتا خلال حملته الانتخابية باستغلال المستثمرين الصينيين للموارد الطبيعية للبلاد. ووفقًا لذلك وعد الناخبين المعنيين بأنه لن يقوم فقط بترحيل الصينيين إذا تم انتخابه بل ايضًا التهديد بمعارضة "سياسة الصين الواحدة" من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان.

3. تصاعد مؤشرات التنافس الدولي في أفريقيا

تحظى قارة فريقيا باهتمام بالغ ما يجعلها من أكثر المناطق التي غلب عليها التنافس بين مختلف قوى العالم، ليشمل هذا التنافس العديد من البلدان والتي من ضمنها الصين وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيران وتركيا وغيرها. حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها المستقلة وتقليص فرص المنافسين. لهذا كان للوجود الصيني المتنامي في أفريقيا اثار عديدة ليس فقط على الدول الأفريقية، بل كذلك على منافسيها من القوى الدولية الأخرى وخاصة الغربية.

فعلى المستوى الاقتصادي أثبتت الصين قدرة للعب دور المنافس العالمي الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل امتلاك الصين كافة المقوّمات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة. فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين مليارًا وثلاث مئة مليون نسمة، وهذا يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، الامر الذى يثير مشاعر القلق والعداوة بين الولايات المتحدة والصين.

وعلى الرغم من اتساع مساحة التنسيق الصيني الروسي في العديد من المجالات السياسية والأمنية، شهدت القارة الأفريقية مظاهر لتنافس بين الدولتين في المجال الاقتصادي في ظل اهتمام الدولتين بالحصول على أكبر نصيب ممكن من الثروات المعدنية ومصادر الطاقة في القارة الأفريقية.

كذلك، وفي ظل الصراع الدولي على ثروات الساحل الأفريقي، استطاعت الصين الاستفادة من الخروج الفرنسي في الساحل. حيث أصبح اعتماد فرنسا على بعض القيادات السياسية للحفاظ على مصالحها في القارة مهددًا في ظل عداء الشعوب الأفريقية المتنامي ضدها، خاصةً بعد **تصريح المجلس العسكري** في النيجر الذي تولى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس " محمد بازوم" وقف تصدير اليورانيوم والذهب إلى باريس والطلب من قواتها وبعثتها الدبلوماسية مغادرة البلاد. ففي ظل التيارات المناهضة للوجود الفرنسي في الساحل، تسعى الصين لتعزيز مكانتها وحضورها في النيجر وتقوم باستخراج النفط والذهب، ومن المرجح أن تكون شريكًا مستقبلياً في استخراج اليورانيوم.

من كل ما سبق، يتضح أن التمدد الكبير للصين الذي شهده العقد الماضي يواجه مجموعة من التحديات المتنوعة التي يأتي بعضها من اتساع دائرة المواقف المعارضة للدور الصيني داخل الدول الأفريقية، بينما يأتي البعض الآخر نتيجة اتساع دائرة المنافسة بين الصين وعدد من القوى الدولية الأخرى المهتمة بالحضور في أفريقيا.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies